وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-

كلية العلوم الاِقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاِقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة

دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية مستغانم

من إعداد الطالبة:

بن كروبة فاطمة

تحت إشراف

أ. قوديح جمال

لجنة المناقشة

قوديح جمال	أستاذ : مؤطر	جامعة مستغانم
تفالي بن يونس	أستاذ : رئيسا	جامعة مستغانم
دحمان احمد	أستاذ : مناقش	جامعة مستغانم

السنة الجامعية :2020/2019

الإهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن تسعة أشهر وغمرتني بحنانها وكانت سندا لي في دربي وعانت الحلو والمر حتى أوصلتني إلى ما أبغي إلى أغلى ما أملك في الوجود ....أمي

إلى الذي تكفل المشقة في تعليمي ولم يبخل علي بشيء إلى الذي رباني وأرادني أن أبلغ المعالي

إلى الذي كان مثلي الأعلى في الصبر والطاعة لله إلى أعز ما عندي.....أبي

إلى كل من قاسموني مرارة العيش وحلاوتها وحب الوالدين وطاعتهما.

إلى من قاسمني إنجاز هذه المذكرة، وإلى أعز أصدقائي

وإلى كل الزميلات

والى كافة الاساتذة اللذين كانوا لي سندا في تقديم هذا العمل المتواضع.

بن كروبة فاطمة

تقدير وتشكر

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا
الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على إتمام
عملنا نحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك وجلالك عظيم.
جرت العادة أن يكون كل وراء إعداد وبحث أشخاص منهم من
يساهم بالنصح والبعض بالتوجيه ومن باب الجميل لأن نتقدم
بتشكراتنا الخالصة:
*إلى من يبخل علينا بنصائحه القيمة وإرشاداته الوجيهة

* إلى كل من مدني مداد العون لإنجاز هذا العمل المتواضع.

بن كروبة فاطمة

❖ قائمة الاشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
(01 – 03)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	54
(02 – 03)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة مستغانم	57

❖ قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-03)	توزيع المنتجات الزراعية	**61**

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
اهداء	
شكر وتقدير	
فهرس	
قائمة الاشكال	أ
قائمة الجداول	ب
المقدمة العامة	1 - 3
الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية وتمويلها	
تمهيد	6
المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية	7
المطلب الأول : نشأة ومفهوم البنوك التجارية	7
المطلب الثاني: مقومات البنك التجاري	12
المبحث الثاني: ماهية التمويل	17
المطلب الاول: مفهوم التمويل واهميته	17
المطلب الثاني : اليات تمويل الاقتصاد	19
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني : استراتيجية تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية	
تمهيد	28
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	29
المطلب الاول: مفهوم واهداف التنمية الاقتصادية	29
المطلب الثاني : عوامل واستراتيجيات التنمية الاقتصادية	33
المبحث الثاني: الدور التنموي للبنوك التجارية	41

المطلب الأول: ماهية السياسة التمويلية (الاقراضية)	41
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على سياسة التمويل	44
خلاصة الفصل	46
الجانب التطبيقي: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
تمهيد	49
المبحث الأول : البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	50
المطلب الأول : لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية	50
المطلب الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة مستغانم	55
المبحث الثاني: دراسة ميدانية لطلب قرض الرفيق	58
المطلب الأول : معلومات حول قرض الرفيق	58
المطلب الثاني : الدراسة التقنية والمالية لمشروع المؤسسة طالبة القرض	61
خلاصة الفصل	65
الخاتمة العامة	68-67
قائمة المراجع	
ملخص	
Résume	

المقدمة

مقـدمـة

مقـدمة:

يعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثير في نمو اقتصاديات الدول ,إذ يحتل هذا القطاع مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية ,من خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي ,و التوزيع الكفء لها مختلف مجالات الاستثمار والاستغلال.

كما تعتبر البنوك إحدى الدعامات الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي لدول ,إذ أنها تعد أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية ,خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد على السوق في تمويلها.

لكن هذا الدور الكبير الذي يلعبه القطاع البنكي في النهوض باقتصاديات الدول , يتوقف على مدى فعالية وتطور هذا القطاع ,كما أن هذه الفعالية تساعد على استقطاب الاستثمارات الضرورية لتغطية احتياجات التنمية المحلية.

حيث تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات التي تتكفل بحفظ النقود وحشد موارد المجتمع من الاموال لذلك أصبحت النقود تلعب دو را هاما ,وعصب الحياة الاقتصادية في قلب نظمها فلا نتصور حياة المجتمع بدون استخدام النقود.

ونتيجة لتعاقب التاريخ عبر الأزمنة متتالية نجد أن البنوك عرفت انتقالات مختلفة لاعبة بذلك دور الإيجابي في تنشيط الجهاز الإنتاجي وتنمية مصادرها التمويلية لزيادة فعاليتها المصرفية ,فالبنوك التجارية ذات أهمية بالغة في الحلقة الرئيسية في الدورة الاقتصادية وتزداد أهميتها من يوم لآخر , وفي ظل هذه الظروف تحت الأعمال التي تمارسها بالوسائل و الإمكانات سواء على صعيد خاص أو متوجهة إلى بنوك غيرها ,وحتى نجد استقلالية أكثر في ممارسة البنوك لمختلف نشاطاتها دون وجود فوضى أو تناقضات أو مشاكل ,لكي تؤدي دورها كما ينبغي عدم تأثر مختلف القطاعات التي لها ارتباطات مباشرة أو غير مباشرة وبالتالي على كامل اقتصادها ,وحتى لا يغيب أثرها الفعال ,دفع بالنظام الاقتصادي أن يتبع سياسة معينة تؤهله للحفاظ على هدف ,هذه السياسة تتطلب تدخل البنك المركزي ليوجه ويراقب مختلف البنوك التجارية على سبيل تحقيق الأهداف النقدية المرجوة مستخدما بذلك مجمل السياسات أو الأساليب التي تختلف أهميتها من اقتصاد لآخر ,وهذه الأساليب قد تؤثر في حجم الائتمان والتوجهات الافتراضية من جهة أو توجيه نشاطات البنوك إلى أوجه معينة من جهة ثانية.

بناءا على ما سبق يمكن صياغة الموضوع في السؤال المحوري التالي:

-كيف تساهم البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية؟

لمعالجة هده الإشكالية والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محاور هدا الموضوع ,يمكن تجزئة هذه الإشكالية الرأسية إلى تساؤلات جزئية هي:

مقـدمـة

1.ماهي البنوك التجارية؟

2.ماهي السياسات المنتهجة من طرف البنوك في تحقيق التنمية ؟

3.ما مدى مساهمة هذه البنوك في التنمية الاقتصادية ؟

ثانيا :الفرضيات:

بهدف الإجابة على إشكالية البحث نحاول اختيار صحة الفرضيات التالية:

1. تلعب البنوك التجارية دور الوساطة المالية بين فئة المدخرين والمستثمرين.

2. المعايير المعتمدة من طرف البنك في منح القروض والضمانات التي اشترطها لتجنب المخاطر وغيرها، تتمثل في السياسة الإقراضية المحكمة التي يتبعها.

3. للبنوك التجارية دور كبير وفعال في التنمية الاقتصادية.

ثالثا :المنهج المتبع:

واللإجابة على الإشكال المطروح وب غية الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث سنتبع المنهج الوصفي التحليلي لبناء إطار نظري لمفاهيم البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية والاعتماد على المنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي بهدف معرفة وضعية البنك .

رابعا :أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه البنوك التجارية في العصر الحديث في كثير من المجالات الاقتصادية ولاسيما تمويل المشاريع الاقتصادية ,كما أن للموضوع أهمية بالغة حيث لا يمكن تصور اقتصاد بدون بنوك أو مشاريع اقتصادية ,من دون اللجوء إلى الاقتراض من البنوك في الوقت المعاصر ,كما أن المؤسسات الاقتصادية في أغلب الأحيان لا يمكنها الاعتماد على مواردها الذاتية فقط بل تلجأ إلى طلب تمويلا خارجيا.

الأسباب الذاتية:

- بحكم التخصص الذي ندرسه.

- الرغبة في البحث والاطلاع على البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية.

خامسا :أهمية البحث:

- 1تظهر أهمية الموضوع في كون مساهمة البنوك التجارية في تحقيق التنمية الإقتصادية

- 2تنبع أهمية الموضوع في تسليط الضوء على واقع بنك العمومي

- 3تنبع أهمية الدراسة من خلال الربط بين الجانب النظري بالجانب التطبيقي وإخلاء الستار على واقع البنك.

سادسا :أهداف البحث:

بالإضافة للإجابة على التساؤل الأساسي في إشكالية البحث ,واختبار صحة الفرضيات المتبناة , فإن هده الدراسة تهدف إلى. :

-محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة والتأكد من الفرضيات المقدمة,

-محاولة أبرز أهمية البنوك التجارية,

-دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية,

سابعا :حدود الدراسة:

الإطار المكاني :تمت دراسة هذا الموضوع على بنك الفلاحة و التنمية الريفية لمستغانم

الإطار ألزماني :تم تناول هد الموضوع في دراسة تطبيقية لمنح القرض المصغر.

ثامنا :معوقات البحث:

واجهنا أتناء إعدادنا هذا البحث مجموعة من صعوبات نذكر منها:

-عدم كفاية البيانات والمعلومات اللازم توفرها لإجراء الدراسات أو توفر معلومات غير كافية لإجرائها.

-صعوبة الحصول على المعطيات من قبل البنك.

- الازمة التي نمر بها بسبب الوباء.

تاسعا :هيكل البحث:

من أجل بلوغ الأهداف المرجوة من هذا البحث ,ثم تقسيمه إلى ثلاثة فصول الفصل الأول يحمل عنوان عموميات حول للبنوك التجارية وينقسم إلى مبحثين المبحث الأول ماهية البنوك التجارية ، المبحث الثاني عموميات حول التمويل و في ما يخص الفصل الثاني فهو تحت عنوان استراتيجية تمويل النشاط الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية، به مبحثين الأول مفهوم التنمية الاقتصادية أما الثاني فبينا فيه الدور التنموي للبنوك التجارية، و خصصنا فصل في الجانب التطبيقي تحت عنوان دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية به مبحثين أيضا الأول التعريف بالبنك أما الثاني د راسة ميدانية لطلب قرض الرفيق.

الفصل الأول

الفصل الأول

عموميات حول البنوك التجارية وتمويلها

	تمهيد
المبحث الاول	عموميات حول البنوك التجارية
المبحث الثاني	ماهية التمويل
	خلاصة

تمهيد

تؤدي البنوك التجارية دو ا ر هاما في الاقتصاد الوطني، فتعتبر الركيزة المهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما، مهما كانت الاعتبارات التي تحملها في جعبتها، ويتجلى ذلك من خلال تجميع الموارد المالية و استخداماتها. حيث يعد البنك التجاري من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال، وما تؤديه من وظائف وخدمات التي تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد، وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات للقيام بنشاطها على أكمل وجه.

ومن أنواع المؤسسات المالية البنك التجاري الذي يتركز نشاطه على قبول الودائع ومنح الائتمان، و هو من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد حيث يتوسط بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، و الذين يحتاجون لهذ الأموال.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، كما تمنح القروض بما يحقق أهدافها و يدعم الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي بما ذلك إنشاء المشروعات و ما تتطلبه من عمليات مصرفية و تجارية.

المطلب الأول :نشأة و مفهوم البنوك التجارية

1. نشأة البنوك التجارية

إن نشأة البنوك برزت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع(المعادن الثمينة)مقابل إيصالات أو شهادات إيداع، بمبلغ الوديعة و يحصلون مقابل ذلك على عمولة، و تدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن هذ الإيصالات أخذت تلقي قبولا عاما في التداول وفاء لبعض الالتزامات أي تلعب دور النقود في الوفاء بالالتزامات و أن أصحاب هذ الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسبة معينة، أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لدى المصا رف، لذلك فكر هذا الأخير في اقراضها، ومن هنا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد أن كان الغرض من عملية الايداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة و الضياع أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة، لذلك تطور نشاط البنك في مجال تلقى الودائع مقابل فائدة و تقديم القروض بناء على هذ الودائع لقاء فائدة كذلك، و عائد البنك يتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض و الفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع .انطلاقا منها فنشأة البنوك التجارية، فظهر أول بنك سنة 1217 بالبندقية، ثم بنك أمستردام عام 1621 و بعدها بدأت تنتشر البنوك في مختلف أنحاء العالم[1].

2. تعريف البنوك التجارية:

تتضارب التعاريف حول هذه البنوك، فهناك من يعتبر أن البنك التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية، ومبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة، كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات وبالسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية وهناك من يرى أن الميزة الأساسية لأي بنك تجاري هي قبول ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب،' الحسابات الجارية الدائنة) أو بعد أجل قصير) الودائع لأجل أو بأخطار .(فالبنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك التسليف الزراعي لا تتمتع هذه الخاصية دون شك، ولذا تعرف هذه البنوك أيضا بنوك الودائع ويعرفها البعض الآخر بانها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل، وبناءا على ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية ما لم تطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية أو ما يقتصر نشاطه الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري وما إليها فقد اتسع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية، ولم يعد يقتصر على العمليات القصيرة الأجل، بل تعدى ذلك في كثير من الدول لتشمل تقديم الائتمان الطويل الأجل،

[1] بوعتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات و تطبيقات**، رئيس دائرة المحاسبة و الجباية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011ص22 .

مما أكسبها أهمية خاصة في النظام المصرفي، حيث إذ أطلقت كلمة" بنك "فإن المقصود هو البنك التجاري دون غيره من المؤسسات الائتمانية الأخرى. [1]

3. خصائص البنوك التجارية:

تمثل البنوك التجارية النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية، أي انها تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما، وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية. ويمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي:

- **تتأثر برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر عليه** :يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

ولا يكتفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على المصارف، بل يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية والجنائية، وكذا التحقق من مدى تقيد كل مصرف بالقواعد المالية وبالقوانين والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية.

- **تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد** :تتعدد البنوك التجارية وتتفرع تبعا لحاجة السوق النقدية. إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز ,وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال، غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما، فهذا الأمر غير واقعي وغير عملي لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية[2].

- **تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية** :تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي فالأولى إبرائية نهائية والثانية إبرائية نهائية بقوة القانون، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها" المطلقة "بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة ومتغايرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.

- **تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي** :تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات، وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.

- **التفرقة بين البنوك التجارية وبنوك الأعمال وبنوك الائتمان متوسط أو طويل الأجل** :يطلق على البنوك التجارية أحيانا وصف بنوك الودائع، حيث أن نشاط هذه البنوك يقتصر على عمليات الائتمان وتقبل الودائع

[1] محمود عيسوي، مصطفى عيسى خضر، **دراسات في المحاسبة المتخصصة في شركات التأمين وبنوك التجارة**، دار المعارف، مصر1983 ، ص92 .

[2] سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996 ، ص114 .

الجارية ولأجل قصير، بينما يتركز نشاط بنوك الأعمال على منح القروض وإصدار السندات والمشاركة في إنشاء المشاريع والحصول على أنصبة فيها.

أما بنوك الائتمان المتوسط والطويل الأجل فيقتصر نشاطها على منح الائتمان لمدة لا تقل عن سنتين، ولا يمكنها تقبل ودائع جارية إلا بإذن خاص من السلطات المختصة.

إلا أن التقارب بين المجوعتين ظهر بشكل واضح في العصر الحديث، حيث بدأت البنوك التجارية في تقبل الودائع الادخارية على نطاق واسع، كما بدأت بالمقابل تقدم قروضا لآجال طويلة تزيد عن سنتين.

- **التفرقة بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية :**البنوك الأجنبية تعني خضوع رأس المال لسلطة الأجانب. لذا فقد حمت العديد من الدول هذا النوع من المصارف (مصر) ودول أخرى عملت على جعلها وطنية(السعودية) كما عملت دول أخرى على تشديد الرقابة وفرض نسب من احتياطي يتم إيداعها في البنك المركز(لبنان).

- **التفرقة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية :**البنوك الإسلامية هي البنوك التي تستقبل الودائع لتشغيلها في مشاريع توزع عائداتها فيما بين البنك وصاحب المشروع والمودعين في حالة الربح، بعيدا عن مفهوم الفائدة .

وأهم ما يميز هذه البنوك عن البنوك التجارية هو أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاءا، وذلك باعتبار الفائدة ربا، والشرع الإسلامي يحرم ذلك ،وهذا النوع من البنوك معروف بكثرة في البلدان العربية وخاصة السعودية والأردن ومصر والدول الخليجية[1].

4. أهداف البنوك التجارية:

تتسم البنوك التجارية بثلاث أهداف هامة تميزها عن غيرها من منشات الأعمال، و تتعلق هذ الأهداف بالربحية، و السيولة، و الأمان، و ترجع أهمية تلك الأهداف إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، وفيما يلي نستعرض باختصار كل سمة من هذ السمات الثلاث:

1.4. الربحية:

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا بالتغيير في ايراداتها، وذلك بالمقارنة مع منشات الأعمال الأخرى لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر منشات الأعمال تعرض ا ثار الرفع المالي فإذا ما ا زدت ايرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، و على العكس من ذلك اذا انخفضت الايرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر .و هذا يقتضي من ادارة البنك ضرورة السعي لزيادة الايرادات و تجنب حدوث انخفاض فيها.

و إذا كان للاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فوائد عليها، سواء حقق أرباح أم لم يحقق، فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة، فالعائد الذي يحققه البنك

[1] أحمد علي دغيم، **اقتصاديات البنوك**، مكتبة مدبولي، القاهرة 1989 ، ص101 .

على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، ومن ثم إذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقفل أبوابه منذ اليوم الأول، بل وربما لا يفتح أبوابه على الاطلاق .أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثما رات فيحقق للبنك جافة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع، و بين الفوائد المدفوعة عليها، و بالطبع يذهب الفرق إلى ملاك البنك، مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار .هذا و يطلق أحيانا على جافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية أي العائد الناجم عن الاعتماد أموال الغير في تمويل الاستثمارات.

2.4. السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، و من ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، و تعد هذ السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك عن المنشات الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذ المنشات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات و لو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدعم البنك كفيلة بأن تزعزع، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس، و يزودنا التاريخ بدروس مستفادة في هذا الصدد، فمثلا اضطر بنك انت ا ر اللبناني إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين و أقفل أبوابه في 12 تشرين الثاني لعام 1166 ،و ذلك نتيجة لزيادة مفاجئة في السحوبات لم يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية[1].

3.4. الأمان:

يتسم أ رس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصوال عن 12%عادة. و هذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار .فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة راس المال، فإذا ا زدت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين، و النتيجة هي افلاس البنك. [2]

و تفرض السمات المشار إليها ثلاثة أهداف تهتدي بها إدارة البنك التجاري، و تتمثل في:

الهدف الأول :في تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الايرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكليف هو من النوع الثابت .و أن أي انخفاض في الايرادات كفيل بأن يصحبه انخفاض أكبر في الربح كما ذكرنا سابقا،

الهدف الثاني :فيتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما لذلك من تأثير كبير على ثقة المودعين فيه،

الهدف الثالث :في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس أ رس مال صغير، و لا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم.

[1] سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، عمان 2012 ، طبعة الأولى، ص10

[2] سامر جلدة، مرجع سابق ، ص 11.

5. موارد البنوك التجارية :

يبين جانب الخصوم مجموع الموارد لدى البنوك التجارية، ويمكن تصنيف التزامات البنك التجاري أو خصومه إلى مجموعتين :الأ ولى يطلق عليها الموارد الذاتية تمثل التزامات البنك قبل أصحاب رأسمالها، و الثانية و يطلق عليها الموارد الخارجية لانها تمثل التزامات البنك قبل الغير .

1.5. **الموارد الذاتية** :وتتكون الموارد الذاتية من العناصر التالية:

- **رأس المال المدفوع** :يتكون رأس المال المدفوع من الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات قد تطرأ عليه في المستقبل، ويمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف وذلك لأن المصرف لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة، وإنما يعتمد على الودائع التي لديه في عمليات الاستثمار، وصغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح أكبر على المساهمين الأوائل في المصرف[1].

ومع ذلك فيجب عدم إهمال رأس المال المدفوع وذلك للمساعدة في خلق الثقة في نفوس المتعاملين، وخاصة أصحاب الودائع الكبيرة، وفي المقابل أيضا تجب عدم المغالاة في رفع قيمة رأس المال المدفوع وذلك للأسباب السالفة الذكر.

- **الأرباح المحتجزة :** تعتبر الأرباح المحتجزة جزءا من حقوق المساهمين وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكالا عديدة تشمل الاحتياطات التي تعتبر مبالغ تكونت على مر الزمن، وتكون تحت تصرف السلطات المسؤولة في البنك في أي وقت، ومصدر هذه الاحتياطات الأجزاء المقتطعة من الأرباح، ومن الأرباح الغير موزعة وعلاوة إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال.

[1] عقيل جاسم عبد الله، **النقود والبنوك**، دار ومكتبة الحامد للنشر، ، عمان 1999 ، ص244 .

المطلب الثاني: مقومات البنك التجاري:

1. أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي :

1.1. **من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية** :

- البنوك التجارية العامة:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أوفي إحدى المدن الكبرى . وتباشر نشاطها من خلال فروعا ومكاتب على مستوع الدولة أو خارجها .وتقوم هذ البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان (قصير ومتوسط الأجل)، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

- البنوك التجارية المحلية:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد. وي قع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذ المنطقة المحددة، و تتميز هذ البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها و ينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.[1]

2.1. من حيث حجم النشاط:

- بنوك الكلية:

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشات الكبرى

- بنوك الجزئية:

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشات الصغرى لكنها تسعى لي جذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذ البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، و تتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك، والتعامل للافراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

[1] تناح عيسى توهامي، **البنوك التجارية و أساليبها في تمويل استثمار أموال العملاء**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية (DEUA) ، تخصص التقنيات البنكية و النقدية، السنة الجامعية 2010 / 2011 ، جامعة التكوين المتواصل مركز ادرار، ص07.

3.1. من حيث عدد الفروع:

- البنوك ذات الفروع:

وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانوني لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، و بطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع. و يتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي، و يخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.

و تميل هذ البنوك إلى التعامل في القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل)وذلك لتمويل أراس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض .وان كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل و لكن بدرجة محدودة.

- بنوك السلاسل:

وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشر فعليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات و بعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

- بنوك المجموعات:

وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة و تضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذ السياسات بشكل لا مركزي .وتأخذ هذ البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت هذ البنوك في أوربا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية.

- البنوك الفردية:

تقوم هذ البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال إنها منشأة فردية تكون محدودة راس مال، ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات – قصيرة الأجل - ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.

[1] تناح عيسى، مرجع سابق، ص 28.

-البنوك المحلية:

وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذ البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها .[1]

2. وظائف البنوك التجارية

تزاول البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية و غير النقدية، كما تقدم العديد من الخدمات التي تقدمها للعملاء وهي كالتالي :

1.2. تلقي أو قبول الودائع :

من مختلف الجهات، و تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية لذلك تحرص البنوك على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري، بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، و تبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع، ورفع كفاءة الأوعية الادخارية. وتبني سياسة الودائع للبنك التجاري على جذب المزيد من الودائع، وتتفاوت الودائع من حيث آجالها، والنشاط الاقتصادي للمودعين، والقطاعات التي ينتمون إليها.

ويمكن تصنيف هذ الودائع إلى ا تي:

-ودائع جا رية :و هي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون إنذار.

-ودائع لأجل :و هي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة والمتفق عليها مسبقا بين البنك و المودع.

-ودائع بإخطار :وفيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته، أو يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها.

2.2. تقديم القروض:

البنوك التجارية تقدم قروضا لمحتاجيها، و هي على نوعين :قروض بدون ضمان تمنح للمتعاملين الرئيسيين مع البنك كونه متأكد من مركزهم المالي، لأنه في الأصل البنك التجاري لا يقدم قروضا بدون ضمان، و قروضا بضمانات مختلفة يمكن ذكر منها مايلي:

-قروض بضمان سلع مختلفة،

-قروض بضمان أو ا رق مالية،

-قروض بضمان شخصي.... إلخ.

[1] تناح عيسى، مرجع سابق، ص 28.

3.2. التعامل بالإعتمادات المستندية:

و يتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية، بحيث بموجبها يتم تسوية الالتزامات فيما بين المستورد والمصدر عن طريق انتقال مبالغ السلع المستوردة من حساب المستورد في الداخل إلى حساب المصدر في الخارج، و يتم ذلك بين البنوك بتقديم الوثائق الخاصة بالبضاعة موضوع الصفقة كوثائق الشحن.

4.2. التعامل بالأوراق المالية و التجارية:

البنوك التجارية قد تتدخل بائعة أو مشترية للاوراق المالية في السوق المالي سواء لحسابها أو لحساب و لصالح متعامليها، كما يمكن أن تقوم بخصم الأوراق التجارية و تحصيلها لصالح عملاءها.

5.2. شراء و بيع العملات الأجنبية:

و ذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، و كل ذلك مقابل عمولة[1].

6.2. تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها و لحسابهم

7.2. تأجير خزائن حديدية للافراد مقابل عمولة محددة

8.2. تقديم مختلف أنواع الخدمات للمتعاملين و طالبيها.

كما هناك وظائف أخرع تقوم بها البنوك التجارية و تنقسم إلى:

الوظائف الحديثة

نتيجة لم ا رحل تطو ا رت النشاطات الاقتصادية والتحول الجذري من مرحلة القيام بعمليات الإقراض والإيداع على مستوع الدولة إلى الدخول إلى عالم الاستثمار وامتلاكها للعديد من المشروعات الصناعية والخدمة التجارية هذا ما أدع بظهور وظائف حديثة تتماشى مع التطورات الحاصلة على مستوع البنوك التجارية ونذكر منها[2] :

- الاستثمار في الأوراق المالية من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات تبعا لارتفاع وانخفاض أسعارها و يسمى الاستثمار في هذ الحالة بالاستثمار الغير مباشر،

- تمويل التجارة الخارجية إذ تقوم البنوك بدور الوسيط في المعاملات الخارجية، وهي عبارة عن بنوك أجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة كما تقوم البنوك أيضا بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وفقا للقانون،

- تحليل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها،

- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة،

[1] عبد الحق بو عتروس، **مرجع سابق** ، ص، ص 30 ، 31.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ** ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية 2003 ، ص346 .

- شراء وبيع الأو راق المالية لحساب العملاء،

- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء،

- إصدار الشيكات السياحية،

- خدمات البطاقات الائتمانية،

- خدمات بطاقة الص ا رف ا لي،

- تقديم بعض الخدمات الأخرى كتأجير خزائن شخصية للعملاء وتسوية الحسابات بينهم وقبول والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات لخدمة العملاء وغيرها من الخدمات مدخراتها الكثيرة التي أدخلت البنوك في مرحلة البنوك الشاملة،

- تقديم كفالات وخطابات الضمان للعملاء،

- تحويل الأموال الضرورية للعملاء إلى الخارج[1].

[1] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، 346.

المبحث الثاني :ماهية التمويل

أن النظرة التقليدية للتمويل هي الحصول على الأموال و استخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع، التي تتركز أساس على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة و في الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقاومة لتطوير القوع المتاحة و توسيعها و تدعيم أ رس المال خاصة لاحظة التمويل أراس المال المنتج.

المطلب الأول :مفهوم التمويل وأهميته

1. مفهوم التمويل

للتمويل عدة تعاريف:

- يقول (موريس دوب)التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقة القائمة.

- أما الكاتب (بيش) يعرفه على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها و يعرفه كذلك على أنه :يوفر المبالغ النقدية لدفع و تطوير مشروع خاص وعام.

- و هو مجموعة الوظائف الادارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد و التزاماته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد.

يعرف أيضا على انه مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو تابع من رغبة الافراد و المنشات الأعمال لتحقيق أقصى حد من الرفاهية.

بصفة عامة التمويل هو توفير الاموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها، أنه يخص المبالغ النقدية و ليس السلع و الخدمات و أن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب.فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها و الخاصة وفي الوقت المناسب[1] .

2. أهمية التمويل

نظرا لأهمية التمويل فقرار يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة، ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة و الموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف و اختيار أحسنها، و استخدامها استخداما أمثلا لما يتناسب و تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة و بدون مخاطر مما يساعد على بلورة الأهداف المسطرة، و أن قرار اختيار طرق التمويل يعتبر أساس السياسة المالية حيث يرتبط بهيكل أ رس المال و تكلفته إذا يختار البديل الذي يكلف المؤسسة أقل ما يمكن ،ومن ثم فإن أهمية التمويل تكمن في:

_يساعد على انجاز مشاريع معطلة و أخرع جديدة و التي بها يزيد الدخل الوطني،

[1] عبد الرحيم عاطف جابر طه، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية**، الدار الجامعة، الإسكندرية . 2008 ، ص 271.

_يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات،

_يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.[1]

3. وظائف التمويل

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية و تنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل توفير الرفاهية للأفراد، و تتطلب هذ السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها و المتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية و ذلك حسب احتياجات وقد ا رت البلاد التمويلية. ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، و من هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك من خلال :

-توفير رؤوس الأموال اللازمة لانجاز المشاريع التي يترتب عليها

- توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة،

- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد،

- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة،

-تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم(سكن،عمل).....،

-يمكن الحصول على صورة شاملة لعمليات ونشاط المنشأة بدراسة وتقدير حركة الأموال ووضع الخطط التي يسير عليها المشرع لمعرفة الاحتياجات المالية له،سواء القصيرة الأمد أو طويلة الأمد وهذا عن طريق التخطيط المالي،[2]

-بالإضافة إلى هذا فالتمويل دور فعال بالنسبة للمؤسسة غير المالية، الأفراد والدولة و يتمثل فيمايلي:

1.3. الدولة:

تحتاج الدولة للتمويل لاستخدامه في الموازنة العامة للحالات التالية:

- عجز في مي ا زنية الجماعات المحلية،

- اعانات لبعض صناديق الدعم الاجتماعي عجز في موازنة الدولة.

2.3. الأفراد:

يحتاج الأفراد للتمويل في عدة حالات نذكر منها:

- الرغبة في مواكبة نمط استهلاك جديد سائد،

[1] عبد الرحيم عاطف جابر طه، **مرجع سبق ذكره**، ص 273.

[2] سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي**، دار الإشعاع، الإسكندرية 2001 ، ص 19.

- الرغبة في الاستثمار العقاري والحصول على الملكية،

3.3. **المؤسسات:**

تحتاج المؤسسات غير المالية للتمويل عند:

- انطلاق المشروع ،

- توسيع المشروع،

أو عند تحديد تجهيزات المشروع(اليد العاملة، التأمينات، المواد الأولية[1].)

المطلب الثاني :آليات تمويل الاقتصاد:

تعتمد د راسة أي جدوع اقتصادية لمشروعات الجديدة أو التوسعات في المشروعات القائمة على مجموعة من القرارات والتي يكون من بينها قرارات تتعلق بمصادر الأموال.

أو بمعنى آخر مصادر الحصول على التمويل اللا زم لهذ المشروعات و تكلفة كل مصدر من هذ المصادر، وعلى اختلاف كل مشروع بحسب حجم وطبيعة المشروع.

1. مصادر التمويل

تتمثل مصادر التمويل في أنوع التالية :تمويل طويل الأجل و تمويل متوسط و قصير الأجل.

1.1. مصادر التمويل الطويل الأجل

تتكون مصادر التمويل من هذا النوع على نوعين هما :أموال الاقتراض و أموال الملكية

1.1.1. مصادر التمويل من خلال أموال الملكية:

تتكون هذ الأموال من الأسهم العادية و الأرباح المحجوزة و الأسهم الممتازة.

1.1.1.1. التمويل بالأسهم العادية:

هي وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام و لها قابلية التداول و غير قابلة للتجزئة و لا تستحق الدفع في تاريخ محدد كما لا تلتزم بتوزيع أرباح ثابتة سواء من حيث تحديد قيمة هذه الأرباح أو فترات استحقاقها[2] .

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص20.

[2] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 22.

- تقييم الأسهم العادية كمصدر من مصادر التمويل :

مزايا التمويل الأسهم العادية:

- المنشأة غير ملزمة بالتوزيعات النقدية،

- لا يجوز لحاملها استردادها ولكن بيعها،

- ليس للأسهم العادية تاريخ استحقاق معين،

عيوب التمويل الأسهم العادية:

- إن توسيع قاعدة المساهمين يؤدي إلى انخفاض عائد السهم الواحد للمستثمرين القدامى إضافة إلى مشاركة المستثمرين الجدد في الأرباح المحققة سابقا،

- لا تعطي الشركة أي وفر في الضريبة بسبب أن التوزيعات لا تعتبر من التكاليف (المصروفات)إضافة إلا أنها تخصم منه صافي الربح النهائي.

2.1.1.1. التمويل بالأسهم الممتازة :

مصدر آخر من مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية بغرض مواجهة الالتزامات نجد طرح الأسهم الممتازة للاكتتاب نظرا للخصائص مميزا لها ، و هي عبارة عن شهادات تصدرها المؤسسات للتزويد برؤوس الأموال عند الحاجة إليها حيث تعتبر هذه الأخيرة ملكية المساهم الممتازة لجزء من المؤسسة بناءا على ما بحوزته من تلك الأسهم كما أن للسهم الممتاز قيمة اسمية و قيمة دفترية و أخرع سوقية و ليس له تاريخ استحقاق[1].

مزايا التمويل بالأسهم الممتازة

- على عكس السندات، لا تلتزم الشركة بدفع فوائد ثابتة لأسهم الممتازة،

- عدم الحق لحاميها في إدارة الشركة أو انتخابات مجلس الإدارة أو حتى التصويت في الجمعية العمومية،

- عملية استدعاء الأسهم الممتازة قد تكون في صالح المؤسسة على اعتبار أن العملية قد يكون من و رائها

- هدف استبدال مصدر التمويل بأخر أقل كلفة و أحسن سعر من حيث التسهيلات.

[1] عاطف وليم اند راوس، **التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ، 2006 ، ص 52.

عيوب التمويل بالأسهم الممتازة

- أن العوائد على الأسهم الممتازة لا تخصم كمصروف ضريبي، و هذ الخاصية تجعل تكلفتها عدد مقارنتها بتكلفة السندات،

- استلام حملة الأسهم الممتازة أرباحهم قبل حملة الأسهم العادية كما تجدر الإشارة إلى أنهم لا يفقدون حقهم في الاستلام، إذا لم تعلن المؤسسة عن توزيع الأرباح في أي سنة من السنوات أي أن أرباح الأسهم الممتازة هي أرباح تراكمية تحتم على المؤسسة دفعها عند اتخاذ قرار التوزيع.

3.1.1.1. الأرباح المحجوزة :

تعتمد النشأة في تمويلها إلى جانب المصادر الخارجية أيضا على مصادر ذاتية أو داخلية فتقوم بتمويل جزء هام من احتياجاتها المالية بالأرباح المحجوزة و المخصصات مثل الاهتلاك و هي الجزء الثاني من أموال الملكية .[1]

و تحتجز الأرباح لعدة مبررات هي:

- تدوير جزء من الأرباح للسنوات القادمة و لكي تتمكن المؤسسة من توزيع نفس الأرباح للسنوات التي ربحها قليل و أيضا لتمويل مشاريع التوسع أو سداد الديون،

- امتصاص الصدمات و الخسائر المالية الاستثنائية التي تتعرض لها المنشأة،

- إمكانية الحصول على أموال من الأسواق المالية .

4.1.1.1. السندات:

هي سندات مديونية طويلة الأجل تصدرها الشركة و تعطي لها حق الحصول على القيمة الإسمية في تاريخ الاستحقاق و الحصول على فوائد دورية بنسبة معينة من القيمة الاسمية و للسندات قيمة سوقية و قيمة اسمية، و تحددها أسعارها حسب المركز المالي للمنشأة المصدرة بالإضافة إلى أسعار الفائدة على السند مقارنة بأسعار الفائدة السائدة في السوق، فكلما ارتفع معدل فائدة السند عن المعدل السائد في السوق كلما ارتفع السعر السوقي للسند و العكس صحيح.[2]

2.1. مصادر التمويل متوسطة الأجل

تتكون مصادر هذا النوع من نوعين هما :قروض مباشرة متوسطة و تمويل بالاستئجار.

[1] عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص 52.

[2] جبار محفوظ، **الأو راق المالية**، دار هومة، الجزائر 2002 ، طبعة 01 ، ص 74.

1.2.1. قروض مباشرة متوسطة الأجل:

ما يميز القرض متوسط الأجل عن القرض قصير الأجل هو أن هذا الأخير مرتبط بتمويل احتياجات الموسمية و الاحتياجات المؤقتة من الأموال، أما التمويل متوسط الأجل فيستخدم لتمويل احتياجات دائمة أو مشروعات تحت التنفيذ و تسدد هذ القروض من النفقات النقدية المتولدة عنها خلال سنوات عدة[1].

مميزات قروض مباشرة متوسطة الأجل

- تستحق بعد أكثر من سنة و أقل من عشر سنوات و غالبا ما يكون من أربع إلى خمس سنوات،
- سعر الفائدة له يكون في الغالب أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل،
- تلتزم البنوك و شركات التأمين بتقديم هذا النوع من القروض و في بعض الأحيان يشترك بنك مع شركة تأمين في تقديم هذا القرض إذا كان كبير،
- يضع البنك مجموعة شروط تعتبر كضمان للقروض التي تقدمها و هي:

شروط الإجرائية: بمعنى أن البنوك تطلب من الشركات تقديم مي ا زنيتها و حساب الأرباح و الخسائر حتى تتمكن من د راسة المركز المالي للشركات.

شروط خاصة :و هذا الضمان أكبر للقروض، كأن العقد شرط يحدد كيفية استخدام القرض في وجهته المحددة التي منح على أساسها أو يطالب البنك بعدم الاستغناء عن مدير الشركة الخاصة إذا كان من العوامل التي منح على أساسها القرض.

- تكلفة هذ القروض منخفضة و هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح في أوقات الرواج.

2.2.1. التمويل بالاستئجار

و معنى هذا أنه يتم التمويل عن طريق استئجار أو امتلاك المباني و المعدات التي تستخدمها المنشأة و ينقسم إلى :

1.2.2.1. استئجار الخدمة (الاستئجار التشغيلي :)

يشمل هذا النوع خدمات الصيانة و التمويل و يظهر بوضوح في استئجار السيارات النقل، و في هدا النوع الشركة المالكة هي من تتحمل تكاليف الصيانة و تدخلها في قسط الاستئجار و من خصائص هذا الن وع نذكر:

- مجموعة أقساط الاستئجار لا تغطي تكلفة الأصل الكامل،
- عقد الاستئجار يكون لفترة تقل عن العمر الإنتاجي للأصل،
- تعطي المؤجر تكلفة الأصل الباقية بإعادة استثمار للمدة الباقية أو بيعة،

[1] مفلح محمد عقل، **الإدارة المالية و تحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و توزيع، عمان الأردن، 2009 ، طبعة1 ، ص 52.

2.2.2.1. استئجار التمويلي :

و هنا تقوم المؤسسة ببيع الأصل (الأ راضي، المباني، معدات)لمؤسسة مالية و تقوم بنفس الوقت باستئجار الأصل لمدة معينة و بشروط خاصة إذا كان هذا الأصل عبارة عن أرض فإن المؤسسة هنا تكون شركة تأمين، أما إذا كانت معدات أو مباني تكون المؤسسة هنا بنك[1].

2.1. مصادر التمويل قصير الأجل:

تتكون مصادر هذا النوع من نوعين هما :الائتمان الإيجاري و الائتمان المصرفي

1.2.1. االائتمان الإيجاري:

يقصد به الائتمان الذي يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم هذ الأخير بشراء بضاعة بغرض إعادة بيعها. فالائتمان الإيجا ري يتمثل في مجموع اوراق الدفع أو حسابات الدائنة التي تنشأ نتيجة لشراء البضاعة دون أن يدفع ثمنها نقدا على أن يتفق على سداد قيمتها بعد فترة محددة و الائتمان الإيجاري.[2]

2.2.1. الائتمان المصرفي:

و يعرف بأنه ائتمان قصير الأجل الذي تحصل عليه المنشأة من المصرف التجاري بهدف سد الاحتياجات و تمويل حاجاتها التشغيلية الطارئة و ينقسم هذا الائتمان إلى القروض مضمونة و غير مضمونة[3].

1.2.2.1. القروض مضمونة:

نجد كثير من المؤسسات لا تستطيع الاقتراض بدون ضمانات تقدمها للبنوك و ذلك ربما سمعتها غير جيدة من وجهة نظر البنوك،أوحداثة إنشاء المؤسسة.

وليضمن البنك ضمان استرداد قروضه فإنه يطلب ضمان معين: كالبضائع، الأو راق المالية، أوراق القبض

2.2.2.1. القروض غير مضمونة :تأخذ الأشكال التالية:

- **الاعتماد المفتوح** :و هنا يوافق البنك على السماح للمشروع بالاقتراض منه كلما احتاج إلى أموال بشرط، أن لا تتجاوز الحد الأقصى المتفق عليه و لمدة المحددة من الزمن و تتم الم وافقة على منح الائتمان على ضوء تقديرات البنك التي يحدد من خلال الحكم على سلامة عملية الاقت ا رض و الحكم على احتياجات المشروع.

- **القرض المتجدد** :و يكون هنا البنك مرتبط قانونا بأن يقدم القرض بأقصى حد في أية لحظة يطلبها الزبون، و إذا لم يفعل فعليه دفع مصاريف الارتباط عن الجزء الذي لم يوفر.

[1] مفلح محمد عفل، مرجع سابق، ص 55.

[2] عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق ، ص 401.

[3] عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق ، ص 409.

-**قرض لغرض معين** :و يقدم من طرف البنك إذا كان محتاجا للأموال بغرض واحد و بصفة عامة، القروض غير المضمونة لا تعني وجود ضمانات بل أن المركز المالي للمتعامل و سمعته الائتمانية هي ضمان بحد ذاتها.

خلاصة:

بالرغم من وجود عدد كبير من مصادر التمويل التي تلجأ إليها المؤسسات للحصول على الأموال خارج النظام المصرفي، فإن هذ المصادر غير متاحة لكل المؤسسات لا سيما في البلدان النامية التي تتوفر على أسواق مالية متطورة و بالتالي فإن اللجوء إلى النظام المصرفي يعد ضروريا و لا يمكن الاستغناء عنه و من هنا تظهر أهمية البنوك و تقوم المؤسسات المالية في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاطات الاقتصادية من خلال تعبئتها للمدخرات الراكدة في المجتمع و توجيهها إلى تمويل النشاطات التنموية.

و قد تبينا لنا من خلال هذا الفصل أن البنوك قد قامت بتطوير عدة أساليب تمويلية تتناسب مع كل القطاعات و كل المؤسسات وفق جميع الظروف التي تمر بها المؤسسة، فنجد قروض طويلة الأجل المواجهة لتمويل النشاطات الاستثمارية الطويلة الأجل ونجد القروض قصير الأجل لتمويل النشاطات الاستثمارية قصيرة الأجل و المخصصة لتمويل احتياجات أ رس المال العامل، كما نجد قروض موسمية، قروض عقارية، قروض استهلاكية .و على رغم من ذلك إلا ونجد أن لتمويل إستراتيجية تتوافق على حسب الأهداف المرجوة من أجل تحقيق أفضل آلية لتمويل السياسة إقراضية للبنك و على الرغم من ذلك ظهرت عدة عوامل مؤثر على عمل البنك في عمليات الإقراض، لذا ينبغي مراعاة المنطقية في سياسة الإقراض للبنك.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

استراتيجية تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية

	تمهيد
المبحث الاول	ماهية التنمية الاقتصادية
المبحث الثاني	الدور التنموي للبنوك التجارية
	خلاصة

تمهيد:

لقد تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية منذ بروزها كقضية فكرية وعلاقتها بالبنوك التجارية، فعملية التنمية الاقتصادية عملية متعددة الجوانب ومتشابكة الأبعاد، و منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي موضع اهتمام ، الاقتصاديين سواء في دراساتهم النظرية أو التطبيقية، كما أن الحكومات الوطنية التي جاءت في البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال السياسي، جعلت من أولى أهدافها تحقيق تنمية اقتصادية سريعة عن طريق تصميم الخطط القصيرة والطويلة المدى، ولم يقتصر الاهتمام بقضايا التنمية على المستويات الوطنية فقط، بل أيضا احتلال الاهتمام بها مكانا بارزا على المستوى العالمي في مؤتمرات الأمم المتحدة، غير أن حصيلة تجارب التنمية في دول العالم الثالث في العقود الماضية لم تكن عند الآمال المعقودة عليها، والغرض من هذا التحليل هو الكشف عن ماهية التنمية من حيث مفهومها وأهدافها ووسائلها ودور البنوك التجارية في تحقيقها، وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على ماهية التنمية الاقتصادية في مبحث الاول، وفي المبحث الثاني نتناول عوامل وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول:ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول :مفهوم و أهداف التنمية الاقتصادية

1. مفهوم التنمية الاقتصادية:

نستطيع القول أنه لا يوجد مفهوم وحيد للتنمية الاقتصادية، بل هناك عدة مفاهيم لها، يتناسب عددها مع عدد الأعمال التي عالجت هذا الموضوع حتى الآن،فما من كاتب تنموي إلا وحاول أن يوضح لقرائه مفهومه الخاص للتنمية، بحيث أصبح هذا المفهوم من أكثر المفاهيم الاقتصادية انتشارا في الوقت الراهن ومن أقلها وضوحا في الوقت نفسه، ونرى من المناسب قبل الدخول في تحديد مفهوم التنمية أن نحدد مدلولات بعض المفاهيم القريبة منه والمختلفة عنه إلى حد ما، ومن هذه المفاهيم:

-**الثورة الصناعية :** وهي انطلاق تنمية نموذجها جديد تصحبه مبتكرات تقنية جديدة و يقصد بها أساسا الظاهرة التي عرفتها أوربا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، وتختلف الثورة الصناعية عن التنمية في كون هذه الأخيرة تتم بصورة إرادية وتعنى بالجوانب الاجتماعية بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي[1].

-**التحديث:**ويقصد به محاولة نقل الثورة الصناعية التي عرفتها أوربا إلى بقية أنحاء العالم .ويستخدم هذا المصطلح كمرادف للتغريب أي تقليد نمط الحياة في الغرب المصنع تقليدا أعمى، أي دون مراعاة خصوصيات البلد المقلد.
- **التقدم الاقتصادي** :و هو انتشار الحداثة بأقل التكاليف وبالسرعة المثلى في شبكة من العلاقات تتجه نحو الشمول. كما يعرفه البعض على أنه ينشأ عن سهولة الحراك والحركية، فعند ظهور تقنية جديدة أكثر إنتاجية تبادر إحدى المنشآت الاقتصادية باستخدامها، مما سيرفع من أرباحها أو يخفض من أسعارها .وهو بهذا المعني يعني المرونة العالية للبنى الاقتصادية و المؤسسية للبلد المعني .ويختلف التقدم الاقتصادي عن التنمية من حيث أنه يقتصر على الوسائل ويهمل الغايات.

-**النمو الاقتصادي** :و يعرفه" فرانسوا بيرو "بأنه عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ما في بلد ما[2] .

ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز من النمو والتوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة زمنية قصيرة نسبيا.

وقد تعددت تعاريف التنمية في النظرية الاقتصادية منذ بروزها كقضية فكرية، إلا أن محورها ظل وحيد الجانب وهو الجانب الاقتصادي ومع تطور الفكر من جراء التغييرات الإقليمية والدولية حاول بعض الاقتصاديين إدماج العامل الاجتماعي في العملية التنموية، وقد أصبح اصطلاح التنمية مألوفا بعد الحرب العالمية الثانية بسبب

[1] سيد محمود سيد محمد، **التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة ،جامعة دمشق 1988 ، ص 58 .

[2] تيسير الداوي، **التنمية الاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب 1992 ، ص86.

استخدامه كعنوان لمعظم الأعمال النظرية المكرسة لمعالجة مشكلات الدول المستقلة حديثا، إلا أن هذه الأعمال رغم اشتراكها في التسمية تختلف من حيث المضمون، ففي حين يركز بعض الكتاب على نمو الدخل الوطني كمعيار للتنمية، تركز كتابات أخرى على تغيير البني الاقتصادية و الاجتماعية كمعيار أساسي للتنمية، وكمثال على التيار الأول يرى الاقتصادي محمد ألعمادي أن التنمية هي" :العملية التي يتم بموجبها تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي لاقتصاد معين، خلال فترة طويلة من الزمن ."إلا أن تزايد الناتج الوطني قد لا يعكس درجة تطور نسبة الاقتصاد فكثير من الاقتصاديات النامية تنموا بمعدلات تفوق معدلات نمو الاقتصاديات المتقدمة، لكن مصدر هذا النمو قد يكون نشاط اقتصادي واحد، كالنشاط الاستخراجي (استخراج الحديد في موريتانيا)، من هنا كان إصرار بعض الاقتصاديين على اعتبار التغيير الحاصل في بنية الاقتصاد الوطني المعيار الأهم لعملية التنمية.

2. أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب الحياة الكريمة ولا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها و إنما ينظر إليها على أنها ، وسيلة لتحقيق غايات أخرى، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة، و اختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

-**زيادة الدخل القومي :** تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، بل من أهم الأهداف على الإطلاق، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي والدخل القومي المقصود هنا هو الدخل الحقيقي لا النقدي، المتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة[1].

وليس هناك شك في أن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان، تحكمه عوامل معينة كمعدل زيادة السكان، وإمكانيات البلد المادية والفنية، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كثيرا كلما اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانات الدولة المادية والفنية، فكلما توفرت أموال كثيرة وكفاءات أحسن، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي، وكلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي أصغر.

وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل الحقيقي، أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها، يعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية، وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

- **رفع مستوى المعيشة :** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل

[1] محمد عبد العزيز عجمية، صبحي تادريس قريصة، **مذكرات في التنمية والتخطيط**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية 1986 ، ص64 .

وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.

فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لدفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى، ذلك أن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند خلق زيادة في الدخل القومي، فإن هذا قد يحدث فعلا، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما تحدث زيادة في السكان أكبر من زيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا.

فزيادة السكان بنسبة أكبر من الدخل القومي، تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثمة انخفاض مستوى المعيشة كذلك الحال لو أن نظام توزيع هذا الدخل كان مختلا، وما يحدث في هذه الحالة هو أن معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي، تكون لصالح طبقة معينة من المجتمع وهي الطبقة المسيطرة عل ى النشاط الاقتصادي ، وبذلك يظل مستوى معيشة الجزء الأكبر من المجتمع على حاله ان لم ينخفض.

لذا فإن هدف رفع مستوى المعيشة هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقها في الدول المتخلفة، والتي تقوم بتنمية مواردها في الوقت الحاضر، ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة هذا الفرد، هو متوسط ما يحصل عليه من الدخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفعا، دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة، وبالعكس كلما كان منخفضا كلما دل ذلك على انخفاض مستوى المعيشة. وتحقيق هذا الهدف لا يقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب، بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة، وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى، لذا يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا بالتحكم في معدل المواليد والهبوط به إلى مستوى ملائم .كما يجب السعي إلى تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان[1].

- **تقليل التفاوت في الدخول والثروات** :هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات على حصة كبيرة إذ تحصل طبقة صغيرة من الافراد من هذه الثروة

ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط، وحالة من الفقر المدقع، هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل في رأسمال المجتمع ، ذلك أن الطبقة الموسرة التي تستحوذ على كل الثروات ومعظم الدخول، لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك، وهي عادة تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول بعكس الطبقة الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه من أموال.

[1] مرجع سابق، ص 65.

حيث أن الجزء الذي تكتنزه الطبقة الموسرة يؤدي في الأجل الطويل، إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة تعطيل العمال، لذا فليس من المستغرب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

- **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي** :من بين الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة تعديل التركيب النسبي الاقتصادي القومي، وتغيير طابعه التقليدي، ففي هذه البلدان تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي، فهذا القطاع هو مجال الإنتاج، ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان، كما أن هذا القطاع يعتبر الأهم من بين القطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي. وسيطرة هذا القطاع على اقتصاديات هذه البلدان يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة، نتيجة تقلبات الإنتاج والأسعار .فإذا حدث وأن حصلت زيادة في المحصول الزراعي أو ارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية، فإن ذلك يعني حصول موجة من الانتعاش والرواج، أما إذا حدث العكس وحصل انخفاض في المحصول نتيجة العوامل الطبيعية كانخفاض مياه الري أو حتى تدهور أسعاره في الأسواق العالمية، أدى ذلك إلى انتشار الكساد والبطالة في هذه البلدان .وهكذا نلاحظ أن سيطرة الزراعة على اقتصاديات الدول المتخلفة، يشكل خطرا الاقتصادية، لذا فإن التنمية الاقتصادية يجب أن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي نتيجة سيطرة الزراعة عليه ، أو على الأقل تضمن التخفيف من حد تها.

لذا فإنه على القائمين بأمر التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة اقتصاديا تخصيص نسبة معتبرة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية للنهوض بالصناعة سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات القائمة، وذلك حتى يضمنوا القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني : عوامل واستراتجيات التنمية الاقتصادية

عملية التنمية الاقتصادية عملية متكاملة ومتشعبة وتتداخل فيها عوامل جديدة، لا سيما في المجال الاجتماعي والسياسي، مما يعني أن عوامل التنمية الاقتصادية ليست اقتصادية فقط، بل ذهب بعض الاقتصاديين إلى القول أن للاقتصاد في عملية التنمية دورا صغيرا، وقد وجدت البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال بحيث تتحول نفسها في حالة من التخلف الاقتصادي، مما حتم عليها السعي إلى إعادة بناء وتوجيه اقتصاديا من اقتصاديات متخلّفة إلى اقتصاديات متطورة، وفي ظل ندرة ومحدودية موارد هذه البلدان، كان إنجاز مثل هذا التحول يتطلب بذل جهود استثمارية كبيرة في مختلف المجالات.

1. عوامل التنمية الاقتصادية

مع تطور الفكر الاقتصادي من جراء التغيرات الإقليمية والدولية حاول بعض الاقتصاديين إدماج العامل الاجتماعي في التنمية كالصحة والتعليم وبعض الخدمات الأخرى، ومع ذلك تبقى هذه الأفكار امتدادا لنظريات سابقة تجعل من تكوين راس المال الهدف الأخير، والحقيقة ان نجاح التنمية مرهون أساسا بتكوين الإنسان ووعيه بالعملية التنموية.

1.1. دور العنصر البشري في عملية التنمية:

يأتي العنصر البشري في مقدمة عوامل التنمية الاقتصادية، و ذلك لكونه العنصر المنتج والمستهلك، و سواء استهدفت عملية التنمية رفاهية الإنسان أو لم تستهدف ذلك فانها لا تتم إلا به، فعملية التنمية تحتاج إلى زيادة في الإنتاج و تبديل في بنيته، وإلى تخفيض في الاستهلاك وتبديل نمطه، والعنصر البشري هو القادر وحده على تحقيق هذه الزيادة والتبديل، وهذا يجعلنا نتساءل عن الكيفية التي يتم بها تأثير العنصر البشري في عملية التنمية.[1]

و يؤثر العنصر البشري على التنمية من خلال عمليتي الاستهلاك والإنتاج، وهو تأثير قد لا يكون دوما إيجابيا، حيث يتوقف من الناحية الاقتصادية على الفرق بين الوفرات الاقتصادية الناجمة عن تقسيم العمل واتساع السوق، الناتجين عن تزايد السكان وبين الوفرات الاقتصادية الناتجة عن هذا التزايد. حيث أن زيادة العنصر البشري أو نقصانه تؤثر عادة في عدة اتجاهات في نطاق العملية الاقتصادية عن طريق التأثير في العناصر التالية :

- **التأثير في الطلب على الاستهلاك** :يؤثر حجم السكان على حجم الطلب على السلع والخدمات، و ذلك لأن زيادة السكان سوف تزيد من الطلب على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية الموجهة للخدمات الاجتماعية مثل السلع الغذائية والخدمية وكل زيادة في السكان تتطلب زيادة جديدة في هذه السلع، وتشير الدراسات إلى أن كل زيادة مقدارها 1% في عدد السكان تتطلب استثمارات متنوعة مقدارها 5% من الدخل الوطني، و يختلف شكل هذه الاستثمارات وحجمها من بلد إلى آخر حسب درجة التطور.

- **التأثير في الإنتاج** :يؤثر أيضا حجم السكان في كمية الإنتاج ونوعه، وذلك لأن زيادة عدد السكان سوف تمكن من زيادة كمية العمل وتقسيمه، وبالتالي زيادة كمية الإنتاج ويغير عادة التزايد السكاني من العلاقة بين العمل ورأس

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994 ، ص168 .

المال حتى يمكن استغلال هذا التبديل في حجم السكان لصالح التنمية الاقتصادية، ولا بد من تحسين نوعية العمل وتوجيهه في خدمة التنمية الاقتصادية عن طريق الإعداد والتأهيل والتدريب، والتقليل من معدل البطالة.

وواضح أن العلاقة بين السكان وكل من الإنتاج و الاستهلاك علاقة معقدة، فأي زيادة في السكان تؤثر بشكل سريع ومباشر في زيادة الطلب على الاستهلاك وعلى الاستثمارات الاجتماعية، بينما لا تؤثر بنفس السرعة وبنفس الآلية على زيادة الإنتاج، لسبب بسيط هو أن زيادة الإنتاج تتطلب فترة زمنية، وهي الفترة اللازمة كي تصل هذه الزيادة في السكان إلى السن التي تستطيع فيه العمل.

- **التأثير في الإنتاجية** :يمكن القول من حيث المبدأ أنه كلما كان عدد السكان أكبر، كانت إمكانيات التخصص أكبر ليس فحسب بالنسبة للأفراد بل أيضا بالنسبة للمنشآت الصناعية، ويعني ذلك بتعبير آخر أن حجم السوق يتحكم في تقسيم العمل، الذي يعتبره" آدم سميث "أكبر محرك لعملية التنمية الاقتصادية، ومما لا شك فيه أن ضآلة حجم السكان في بلد ما وتبعثرهم، يشكل عقبة كبيرة أمام التنمية الاقتصادية لما يؤدي إليه من نقص الاستخدام في الطاقات الإنتاجية المتاحة و الحيلولة دون توسيعها، ولما يؤدي إليه أيضا من نقص استخدام القاعدة الهيكلية (النقل، الكهرباء...)[1].

- **التأثير في تكاليف الإنتاج** :تؤدي زيادة السكان إلى زيادة الطلب، وبالتالي إلى ضرورة زيادة حجم الإنتاج، مما يمكن من تحقيق وفرات اقتصادية (تخفيف في تكاليف إنتاج السلع نتيجة إمكانية الوصول إلى حجم مثالي في الإنتاج) تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية في السوق الوطني والعالمي.

هذه العلاقات الوطيدة بين العنصر البشري من ناحية وبين الإنتاج والاستهلاك والإنتاجية، وتكاليف الإنتاج من ناحية أخرى، تجعل هذا العنصر عنصرا أساسيا يستطيع أن يلعب دورا إيجابيا في عملية التنمية الاقتصادية باعتباره أساس زيادة الإنتاج والإنتاجية، وأساس إمكانية تخفيض تكاليف الإنتاج، كما يستطيع أن يلعب دورا سلبيا ومعوقا أمام التنمية الاقتصادية، باعتباره مستهلكا للفائض الاقتصادي، ومسببا لأعباء اقتصادية جديدة . ولقد بين الاقتصاديون منذ نشأة الاقتصاد كعلم، أن ثروة الأمم لا تقاس بالنقد وإنما بالسلع المادية، وقد اعتبر العمل- إضافة إلى الأرض آنذاك -العنصر الحاسم في تأمين حاجات الإنسان، وأن قوة الدولة تتمثل في عمل أفرادها أو ما نسميه بالتنمية فيها، وأن هذه التنمية بحاجة إلى عمل هؤلاء الأفراد كما ونوعا، أي أن الموارد الاقتصادية المادية لا تستطيع دفع التنمية دون الموارد البشرية القادرة على توجيه الموارد الاقتصادية واستغلالها وتسخيرها لصالح عملية التنمية الاقتصادية.

حيث اعتبر التجاريون العامل البشري مصدر الثروة الوطنية، لأن تزايد هذه الثروة ممثلة في الناتج الوطني، كان يتم فقط تبعا لتزايد السكان العاملين، وكان ذلك مبرر تشجيعهم للتكاثر السكاني الذي تجلي في العمل على تخفيض معدلات الوفيات وتخفيض سن الزواج ومنع هجرة اليد العاملة الماهرة إلى الخارج. كما أولى الاقتصاديون التقليديون أهمية بالغة لدور قوة العمل في التنمية الاقتصادية، ذلك أنه عند هذه المدرسة يكون مستوى الإنتاج محددا نتيجة لتوازن سوق العمل، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي ينتج عن عدد العمال وأن هناك علاقة بين ثروة

[1] عمر صخري،مرجع سابق، ص 170.

البلد وعدد السكان العاملين فيه، كما أن اعتبار العنصر البشري رأسمال لا تقتصر على فكر المدرسة النقدية، بل أيضا في فكر المدرسة الماركسية، لأن جوهر النظرية الماركسية يستند نظريا وعمليا على العمل، وقد عبر" ستالين " عن هذه الحقيقة صراحة عندما قال" إنه من بين جميع رؤوس الأموال الحاسمة في عملية التنمية، يعتبر الإنسان والإنسان المؤهل بصفة خاصة أكثر حسما ".

أما الاقتصاديون المعاصرون فانهم يتحفظون في معالجتهم لدور حجم السكان في عملية التنمية، فهم يرون أنه على الرغم من أن السكان يشكلون مصدر قوة العمل، فإن قسما منهم هو الذي يمثل قوة العمل المنتجة، كما أن حجم هذه الأخيرة يتبع لعوامل أخرى غير عدد السكان، مثل بنية الأعمار، ودرجة مشاركة مختلف فئات السكان في عمليات الإنتاج، وهناك أمثلة مأخوذة من واقع البلدان النامية تؤكد ظاهرة عدم التناسب الطردي بين قوة العمل وحجم السكان، ففي عام 1966 كان عدد سكان الجزائر 11.8 مليون نسمة وكانت القوة العاملة الجزائرية المسجلة تبلغ 2.6 مليون، وخلال نفس الفترة كان عدد سكان جمهورية غانا يبلغ6.3 مليون نسمة، وكانت قوة العمل فيها تقدر حوالي 2.7 مليون نسمة.

كما أن هناك حالات ي ترك فيها النمو السريع لقوة العمل أثرا سلبيا على عمليات التنمية مثل الحالة التي لا يكون فيها المجتمع قادرا على تزويد قوة العمل الجديدة بالتجهيزات الضرورية لإنجاز العمل، فتتناقص بذلك حصة العامل الواحد من الأرصدة الإنتاجية وتتدنى معها إنتاجيته الحدية. ويبقى أن نشير في الأخير إلا أن هناك شيئا واحدا لا خلاف عليه، هو أن دور الإنسان الكفء في عملية التنمية يعتبر حاسما، لأن التاريخ الاقتصادي العالمي حدثنا عن أمم استطاعت أن تحقق التقدم الاقتصادي، دون أن تمتلك موارد مادية ذات أهمية كبرى (اليابان، سويسرا...)[1].

2.1. دور رأس المال في التنمية الاقتصادية:

يقصد برأس المال مجموع الأموال النقدية المتاحة والمعبئة من قبل البنوك وشركات التأمين، وأسواق القيم المنقولة للاستخدام في خلق السلع الإنتاجية، ويعتبر رأس المال من عوامل الإنتاج النادرة في البلدان النامية، على عكس عنصر العمل، لذا تحتل مسألة تكوين رأس المال أهمية خاصة في الدراسات المكرسة للتنمية، حيث أصبح الحديث عن تراكم رأس المال وسياسة الاستثمار متداولا داخل الأوساط المهتمة بمشكلة التنمية الاقتصادية، باعتبار رأس المال يساعد في رفع إنتاجية العمل البشري، وتيسير وسائل الوفرة الاقتصادية.

ويقصد بعملية تكوين رأس المال ثلاثة عمليات متتالية هي الادخار والتوظيف والاستثمار.

ويمكننا أن نعرف الادخار بأنه ما يتبقى من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك غير الإنتاجي، سواء كان ذلك بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للمجتمع ككل، وهذا يعني أنه كلما انخفض الاستهلاك سيزداد الادخار، لكن زيادة الاستهلاك ليست بالضرورة على حساب الادخار، بل تمكن زيادة الاستهلاك والادخار معا، لذا جاء ما يطلق عليه تعبير المعدل المتوسط للادخار، وهو الادخار الكلي على الدخل الكلي.

[1] عمر صخري،مرجع سابق، 171.

يمكن القول بإمكانية زيادة الادخار عن طريق زيادة الدخل، وليس بالضرورة عن طريق تخفيض الاستهلاك، وعادة فإن الحصول على الادخار في المرحلة الأولى يتطلب تخفيض الاستهلاك من أجل تكوين رأس المال في المراحل اللاحقة من زيادة الدخل القومي، وبالتالي إمكانية زيادة الادخار دون الحاجة إلى تخفيض الاستهلاك .

وتختلف مصادر الادخار حسب طبيعة النظام الاقتصادي، وحسب السياسة الاقتصادية المتبعة، وكذا تبعا للمستوى المعيشي للسكان ودرجة التطور الاقتصادي. و يتكون الادخار الوطني من مجموع إدارات الحكومة وقطاع الأعمال الخاص، بالإضافة إلى مدخرات القطاع العائلي، ويتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية للحكومة .في حين يتمثل ادخار قطاع الأعمال الخاصة في الفرق بين الأرباح الصافية التي يحققها هذا القطاع وبين الأرباح الموزعة، أما ادخار الأفراد فيمثله ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي لم ينفق على الاستهلاك من السلع والخدمات.

وتختلف دوافع هذه الفئات الادخارية، حيث نجد أن الدولة تدخر لتمويل استثماراتها في مجال الخدمات العامة (الصحة، التعليم، الدفاع(...، و في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص أو لا يرغب في تمويلها، اما قطاع الأعمال الخاصة فيدخر لتحقيق المزيد من الاستثمارات بغية الاستئثار بالجزء الأكبر من السوق الوطنية أو الدولية، أو على الأقل من أجل الحفاظ على حصته من هذه السوق أمام توسع المنافسين، و ذلك من أجل تحسين نوعية المنتجات وتخفيض تكاليفها، حتى تتمكن من الصمود أمام منافسة السلع المماثلة لها أو البديلة لها . وغني عن القول أن هذه الإدخارات ليست ناتجة عن التضحية أو التقشف كما كان الاقتصاديون التقليديون يزعمون، بل ناتجة عن تركز الثروات في أيدي الرأسماليين المشرفين على هذا القطاع، و ذلك بفضل استيلائهم على القيمة الزائدة التي يتحملها العمال، ثم استخدام هذه القيمة من جديد لتعزيز احتكارهم لوسائل الإنتاج، والحصول بالتالي على المزيد من القيمة المضافة . في حين أن الدوافع الشخصية للادخار التي يتكلم عنها أولئك الاقتصاديين وغيرهم يمكن أن تنطبق على سلوك المدخرين الأفراد.

فالمدخر يدخر عادة من أجل مواجهة نفقات طارئة، أو من أجل تحسين مستوى حياته، أو كما قال "ألفريد مارشال" : "إن الإنسان الرشيد الذي يرغب في مستوى واحد في جميع مراحل حياته سيحاول على الأغلب توزيع أمواله بالتساوي على امتداد حياته كلها، وإذا توقع خطر انخفاض قدرته على خلق الدخل في المستقبل فسيقوم بالادخار من أجل المستقبل."

ويتخذ هذا النوع من الادخار، أشكالا متعددة منها ما هو بسيط مثل شراء المساكن ...ومنها ما هو متطور مثل الادخار عن صناديق التوفير، أو الاستثمار المحفظي القصير المدى (شراء السندات، أقساط التأمين على الحياة)، ويتوقف مقدار هذه الإدخارات على مقدار الدخل الفردي ومدى مقدرته على إشباع حاجاته الأساسية.

2. إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

ركزت جهود بعض الاقتصاديين في الربع الأخير من القرن الماضي على محاولة اكتشاف انسب الطرق لبدا عملية التنمية الاقتصادية، و السير فيها بسرعة و كان من نتائج هذه الجهود ظهور ما يسمي باستراتيجيات التنمية الاقتصادية.

1.2. إستراتيجية التنمية المتوازنة

صاغ البروفيسور" نركسيه "جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها" روزنشيتين -رودوان "في صيغة حديثة متكاملة، أخذت تسمية" إستراتيجية التنمية المتوازنة " وتذهب هذه الإستراتيجية إلى أنه أمام ضعف الاعتماد على التجارة الخارجية للمواد الأولية والمحاصيل الزراعية في تنمية الاقتصاد، فلم يبقى أمام الدولة المتخلفة إلا التصنيع المحلي، وإقامة شبكة متكاملة من الصناعات و تنمية القطاعات المختلفة بالشكل الذي يؤدي إلى ازدهارها معا و تمكينها من أن تلعب دورا مضاعفا في الاقتصاد القومي في مجموعه، غير أن القيد الذي عرضه في هذه الإستراتيجية واستهدفت التغلب عليه هو قيد ضعف نطاق السوق ذلك أن انخفاض القوى الشرائية وما سيتبعه من انخفاض الدخل والقوة الشرائية سيؤدي إلى ضعف نطاق السوق وبالتالي ضعف الحافز على الاستثمار، ويعرقل الطموح أمام إنشاء صناعات جديدة.

لذلك فإن الحل المقدم من طرف هذه الإستراتيجية، يتمثل في إقامة جهة عريضة من الاستثمارات في مختلف القطاعات، بحيث أن العاملين في كل صناعة يمثلون سوقا لمنتجات الصناعات الأخرى، إذ أن الارتكاز هنا يتمثل في الوفرات الخارجية النقدية حيث أن الدخول المتولدة في كل صناعة يتم إنفاق أغلبها على منتجات الصناعات الأخرى، الأمر الذي يكسر قيد ضيق السوق. ويمكن تحديد ملامح هذه الإستراتيجية على النحو التالي:

- توجيه الموارد الاستثمارية المتاحة إلى جهة عريضة من الصناعات المتكاملة من حيث خدمتها للطلب الاستهلاكي النهائي، مما يعني أن الاستثمار في صناعة معينة يخلق الربح لها وفرصا مواتية لتشجيع الاستثمار في صناعات أخرى، الأمر الذي يعود بالمزيد من الربح و الاستثمار مرة أخرى على الصناعة الأولى، وعلى ذلك فإن هذا الشكل يمثل الصورة التقليدية لفكرة الدفعة القوية، ونلاحظ هنا أن هذه الفكرة لا تختلف عن . النمو المتوازن أفكار سابقة تعني أساسا بكسر عقبة ضيق نطاق السوق، فعند" آدم سميث"، في الأدبيات الأولى لعلم الاقتصاد، كان الربط الواضح بين التخصص وتقسيم العمل من ناحية، واتساع السوق من ناحية ثانية، ذلك أن تشعب المنتجات وتعددها إنما يؤدي إلى توسيع دائرة الطلب النقدي، مما يدفع إلى المزيد من الإنتاج مرة أخرى، كذلك كان قانون "ساي " للأسواق ينص على أن كل عرض يخلق طلب مساويا له، وهو في واقع الأمر يرى أن الإنتاج يخلق الدخل، ومن ثم يخلق الطلب الذي يشجع على المزيد من الإنتاج .لذا فإن فكرة تزاحم مشروعات التنمية ليست جديدة.

- تقضي إستراتيجية النمو المتوازن أن تنموا القطاعات المختلفة وفقا لنسب معينة، بمعنى أن هذه الفكرة لا تشترط أن تكون معدلات النمو بين القطاعات متساوية، وإنما وفقا لنسب تتحدد تبعا لمرونة الطلب على كل قطاع، فمثلا لا يمكن قبول أن يكون معدل نمو الصناعات الغذائية، بنفس النسبة التي تنموا بها الصناعات المعدنية، أو صناعات الغزل و النسيج، لأن مرونة الطلب عند هذه القطاعات مختلفة بطبيعتها، ومن ثم فقد اهتمت هذه الإستراتيجية بضرورة عدم حدوث اختناقات على المستوى القطاعي، فيما يتعلق بالقطاعات التي تخدم الطلب الاستهلاكي النهائي[1].

[1]سيد محمود سيد محمد، مرجع سابق، ص 70.

- اقتصرت هذه الإستراتيجية في تحديد فكرة التوازن على العلاقات الأفقية لقطاعات الإنتاج، مثل تلك التي تربط الصناعات الاستهلاكية ببعضها البعض، أو التي تربط تلك الصناعة مجتمعة مع القطاع الزراعي، أما العلاقات الرأسية التي تربط بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الثقيلة أو بين رأس المال الاجتماعي والقطاع الصناعي، فنجد هنا أن هذه الإستراتيجية أكدت إمكانية سيادة عدم التوازن. وتفسير ذلك أن رأس المال الاجتماعي، والذي يتكون أساسا من شبكات المياه والكهرباء والموانئ والمطارات وخطوط السكك الحديدية، إنما هو بطبيعته غير قابل للتجزئة، وبالتالي فإن توفره بالحجم المناسب أمر لازم وضروري، حتى وإن كان هنالك فائض في عرض خدماته، وعليه فإن اختلال التوازن في هذه الحالة أمر مرغوب فيه لأن أية اختناقات في عرض رأس المال الاجتماعي إنما تعرقل جهود التصنيع أساسا.

- رغم أن واضعي الإستراتيجية قد افترضوا التفاعل التلقائي لقوى السوق في إحداث التنمية، إلا أن هنالك منهم من وجد أن التخطيط المدروس هو السبيل الأمثل لتحقيق إستراتيجية النمو المتوازن، وذلك لعدة أسباب أهمها أن إحداث الدفعة القوية وتوفير الموارد والمدخرات اللازمة وتوزيعها على جهة عريضة من الاستثمارات، إنما هي أمور أكبر من قدرة القطاع الخاص، ثم إن مؤثرات السوق تخضع للربحية في الأجل القصير، بينما اختيارات الاقتصاد القومي تأخذ بمفهوم العائد الاجتماعي، والعائد الخاص في كل من الأجل القصير والطويل و ايضا مشروعات رأس المال الاجتماعي الواجب إحداث فائض فيها، أمر يستلزم تدخل الدولة أساسا لأن هذه المشروعات لا تحقق أية عوائد مباشرة للاستثمار الخاص تشجعه على القيام بها ، ثم إن مثل هذه المشروعات يحتاج وضع نظام للأولويات لا يتسنى القيام به إلا للدولة[1].

2.2. إستراتيجية التنمية الغير المتوازنة

ارتبطت إستراتيجية التنمية الغير المتوازنة بالاقتصاد" هيريشمان "وإن كان قد سبقه" بيرو "في تقديمه صيغة للنمو غير المتوازن تحت اسم نقاط أو مراكز النمو .

وتمثلت نظرية" بيرو "في أنه على البلدان المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهدها الإنمائي على مناطق تتميز بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وأن تنمية هذه المناطق سوف تجلب وراءها المناطق الأخرى، ومع الوقت تنتشر عجلة النمو إلى سائر المناطق في الاقتصاد القومي.

وتذهب هذه الإستراتيجية في مبادئها الأولية إلى أن إحداث التنمية الحقيقية يقتضي توجيه الدفعة القوية إلى عدد محدود من القطاعات الرئيسية، ولذا أخذت هذه الإستراتيجية بمفاهيم القطاع القائد، وأقطاب النمو.

وتعني أنه من بين قطاعات الاقتصاد القومي هناك قطاعات قائدة من شأنها ا تنمية القطاعات الأخرى، إذا ما وجهت لها دفعة التنمية الأولى.

[1] سيد محمود سيد محمد، مرجع سابق، ص 71.

والدفعة القوية يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات إستراتيجية محدودة، ستحدث أثرا حاسما في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، بدلا من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها. ويمكن تحديد ملامح هذه الإستراتيجية في النقاط التالي:

- توجيه الحد الأدنى من الاستثمارات إلى قطاع واحد أو قطاعات محدودة العدد، إنما يؤدي إلى تنمية هذه القطاعات بصورة ملموسة، ذلك أن توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاع واحد، من شأنه أن ينتج حجما اقتصاديا أمثل دون تفتيت الموارد إذا ما تم توزيعها على جبهة عريضة من القطاعات .وتتمثل المشكلة الأساسية في تنفيذ البرامج الاستثمارية في إطار هذه الإستراتيجية في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة .ويوضح" هيرشمان" معالجة هذه المشكلة في مستويين:

المستوى الأول :المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي، و الاستثمار في قطاع الاستثمار الإنتاجي.

المستوى الثاني :المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات أو مشروعات قطاع الإنتاج المباشر.

- يشترط لنجاح هذه الإستراتيجية أن يتم اختيار القطاعات بصورة دقيقة، بحيث يجمع كل قطاع منها قوة الدفع للأمام وقوة الدفع للخلف، أي أن يكون القطاع المراد تنميته متصلا بعلاقات ارتباط مع قطاعات أخرى لم توجه إليها أصلا تلك الموارد.

ويقصد بقوة الدفع للأمام أن الصناعة المراد تنميتها إنما تخلق منتجات تشكل بدورها مستلزمات إنتاج لقطاع آخر، مما يدفع القطاع الأخير إلى الاستفادة المباشرة من المواد الوسيطة بتكلفة منخفضة، أو بإنتاجية عالية مما يشكل أمام ذلك القطاع فرصا مواتية للربح، أما قوة الدفع للخلف فيقصد بها ان الصناعة المراد تنميتها تخلق طلبا على المنتجات الوسيطة التي هي بدورها منتجات لقطاعات أخرى.

هذه العلاقات الارتباطية المتبادلة بمثابة الارتكاز على الوفرات الخارجية، إذ أن القطاع الرائد سيصنع من المنتجات ما يشجع على قيام الصناعات التي تحتاج لهذه المنتجات، وستخلق في نفس الوقت سوقا لمستلزمات الإنتاج التي تقدمها القطاعات الأخرى، ومنه فإن استراتيجية التنمية غير المتوازنة تعتمد في واقع الأمر على كل من الوفرات الخارجية النقدية والغير نقدية، و على التداخل الفني بين المخرجات والمدخلات، لتحديد درجات الاعتماد المتبادل بين الصناعات.

- تذهب استراتيجية التنمية الغير المتوازنة إلى أن اختلال التوازن هو القوة الدافعة للنمو، وتفسير ذلك أن تنمية القطاعات ذات قوة الدفع للخلف ستواجه اختناقات نظرا لعدم توفر مستلزمات كافية من المواد الوسيطة، وهذه الاختناقات بدورها هي نوع من الاختلال الذي يدفع لإقامة صناعات لسد هذا العجز .كذلك فإن تنمية القطاعات ذات قوة الدفع للأمام سينتج عنه فائض من المنتجات، وهو بدوره نوع من الإختلال يدفع إلى إنشاء هذه الصناعات التي تستخدم هذا الفائض، وتستفيد من توفره بتكلفة منخفضة .وتبعا لذلك فإن التنمية الاقتصادية في مفهوم هذه الاستراتيجية هي سلسلة متصلة من الاختلالات .

وهنا يكمن الخلاف الجوهري بين استراتيجية التنمية المتوازنة و استراتيجية التنمية الغير المتوازنة حيث تتجنب الأولى اختلالات الفائض أو العجز، حيث ترمي إلى تنمية القطاعات متزامنة لإحداث التوازن الدائم بين العرض والطلب، بينما تؤكد الثانية على ضرورة استمرار الاختلال باعتباره هو القوة الدافعة والحافزة للنمو، حيث تذهب إلى أن كل اختلال في التوازن، إنما يخلق قوى تصحيحية، ثم ما يلبث أن ينشأ اختلال آخر وهكذا.

- لا يعني تركيز الموارد على عدد محدود من القطاعات أن هذه الاستراتيجية تؤمن بالنمو التدريجي البطيء، بل على العكس فهي تهدف إلى التنمية بشكل سريع، وسبيلها إلى ذلك هو التركيز على أقطاب النمو من الصناعات، معتمدة على أن هذا المسار لا يضمنه إلا سلسلة من الاختلالات .غير أن نظرة هذه الاستراتيجية لعلاقات الأنشطة الإنتاجية برأس المال الاجتماعي، تتجه في أغلب البلدان إلى أن وجود الفائض في عرض رأس المال الاجتماعي، هو الحل الأفضل، لأن ذلك يحقق انخفاضا في التكلفة لكافة القطاعات الإنتاجية .وهذه النقطة قد تكون محل اتفاق بين الاستراتيجيتين، حيث أن إقامة مشروعات رأس المال الاجتماعي هي الضمان الرئيسي لتنفيذ أية عملية تنموية في الاقتصاد القومي.

وتختلف وجهات النظر حول ما إذا كانت فاعلية هذه الاستراتيجية تتم في ظل السوق الحرة، أم تتم في ضوء التخطيط الاقتصادي الشامل، غير أن تعبئة الموارد وتوجيهها وتحديد الأولويات التي يتم توجيه الاستثمارات إليها، إنما تقتضي نوعا من التخطيط ولكن ذلك لا يمنع من أن المراحل التالية لعملية التنمية يمكن أن تلعب فيها المشروعات الخاصة دورا فاعلا وفقا لآلية السوق.

المبحث الثاني: الدور التنموي للبنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية بمثابة المحرك الرئيسي لدواليب النشاط الاقتصادي، ودفع عجلة التنمية، وذلك بسب اتصالها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها، ولعلاقتها الوثيقة بالحكومات والأفراد عن طريق تقديم مختلف الخدمات للأعوان الاقتصادية.

وتلعب البنوك التجارية دورا هاما في الحياة الاقتصادية المعاصرة لما تكفله من حفظ للنقود و حشد لموارد المجتمع المالية و سد لحاجات البلد من مختلف أنواع الائتمان المتفاوتة الآجال و إنشاء وسائط للتدفق المالي.

المطلب الاول: ماهية السياسة التمويلية (الإقراضية)

لابد لكل بنك تجاري عند تعامله مع القروض أن يكون لديه سياسة الإقراض مكتوبة و التي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليها في إدارة وظيفة الإقراض في البنوك.

1. مفهوم السياسة التمويلية :

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض و تلك التي تحدد ضوابط منح هذ القروض و متابعتها و تحصيلها و بناءا على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن وتكون هذ القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات المعينة بنشاط الإقراض .أو هي مجموعة من المبادئ و المفاهيم التي تحددها الإدارة العليا، لكي تهتدي بها المستويات الإدارية عند وضع ب ا رما و إجراءات الإقراض و يسترشد متخذو مختلف القرا رات عند البدء في طلبات الإقتراض، و يلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات، و بعد اتخاذ قرارات بشأنها[1] .

كما تعرف على أنها عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير و الشروط الإرشادية تزود بها إدارة الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعاجلة الموحدة للموضوع الواحد، و توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة مما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ[2] .

2. أهمية السياسة التمويلية

يعني وجود سياسة إقراضية مكتوبة تقريب الاتجاهات المتباينة، بما يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات والتصرف داخل الإطار العام للسياسة بالإضافة إلى كون هذ السياسة تشكل خطوطا عريضة للعاملين في هذا المجال، فلا بد أن تكون متماشية و متناسقة مع الشروط الخاصة بتنظيم الائتمان ومتطلبات الأجهزة الرقابية على البنوك، وبذلك يتضح أن وجود السياسة المكتوبة للإقراض دافعا للإدارة لتحديد أهداف البنك.

والبنك التجاري كغير من المنظمات له أهداف خاصة يسعى لتحقيقها، وسياسة الإقراض تحدد اتجاه و أسلوب استخدام أموال البنك التي يحصل عليها من المودعين وأصحاب راس المال، و بذلك يتضح أن لهذه السياسة أثر على

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص، ص111 ،118 .

[2] منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق و المنشآت المالية، منشأة المعارف، مصر، 2002 ، ص 135.

اتخاذ القرار، و هي ضرورية إذا أ راد البنك بلوغ أهدافه و خدمة البيئة التي يعمل فيها، و تهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق أغراض في مقدمتها:

-سلامة القروض التي يمنحها البنك،

-تنمية أنشطة البنك و تحقيق عائد مرضى،

-تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها[1].

3. مكونات السياسة التمويلية :

إن سياسات الإقراض على الرغم من اختلافها من بنك خر، إلا أنها تتفق فيما بينها، بين جميع البنوك من حيث الإطار العام المكون لمحتوياتها، و يمكن تحديد مكونات سياسة الإقراض بمايلي :

1.3. تحديد الحجم الإجمالي للقروض :

و يقصد به إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملاته ككل، و كذلك إجمالي القروض التي يمكن أن يمنحها للعميل الواحد، و عادة ما تتقيد البنوك في هذا المجال بالعمليات و القواعد التي يصنعها البنك المركزي. و تتمثل باقي المكونات فيمايلي:

- **تحديد الضمانات المقبول من جانب البنك :**يقوم البنك بتجديد الضمانات التي يمكن قبولها والتي تتوقف على الظروف المحيطة، و عادة ما تختلف من وقت إلى لأخر وفقا لمدى قبولها في السوق .كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الإئتمان لأن البنك غالبا ما يحدد شروط معينة بالنسبة للضمان.

- **تحديد تشكيلة القروض :**لابد أن تحتوي سياسة القروض على بعض المعلومات عن تشكيلة القروض التي يمكن أن يقدمها البنك و حجم كل نوع من هذ التشكيلة. تحديد تشكيلة القروض تتم في ضوء حجم الطلب على الإئتمان في المجتمع و كذلك حجم البنوك و خبرة إدارته، فإذا كان المجتمع صناعيا مثلا، فتشكيلة القروض ستكون موجهة بدرجة كبيرة إلى ائتمان للشركات الصناعية، أصحاب المصانع، كما أن القيود التي تفرض على البنوك بصدد الحد الأقصى للائتمان الذي يمنح للعميل الواحد يمكن أن يؤثر على تشكيلة القروض و أيضا على نمو الإقراض طويل الأجل بالنسبة لهذه البنوك[2].

- **مستويات اتخاذ القرار :**توضح سياسة الإقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولية عن اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض أو عدم الموافقة عليه، وينبغي تحديد هذ المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الإدا رة العليا في بحث كافة القروض، إذ أن هناك بعض القروض الروتينية أو التي لا تزيد قيمتها عن حد معين، فيتخذ القرار بشأنها على مستوع مدير الفرع أو مدير الدائرة القروض، و بعض القروض قد تحال إلى لجنة مشكلة لهذا الغرض للبحث فيها و اتخاذ ق ا رر بشأنها حيث توضع حدود دنيا و عليا لحجم القروض قد تحال إلى

[1] رضا رشيد عبد المعطي، **إدارة الإئتمان**، . دار وائل للنشر، الأردن، 1999 ، ص 209.

[2] رضا رشيد عبد المعطي، مرجع سابق، 209 .

لجنة مشكلة لهذا الغرض للبحث فيها و اتخاذ قرار بشأنها حيث توضع حدود دنيا و عليا لحجم القروض في هذا الخصوص، إن نظام التفويض هذا يتماشى مع مبادئ التنظيم الفعال التي تستدعي السرعة في اتخاذ القرار وتخفيف عبء العمل عن كاهل الإدارة العليا من خلال التفويض اللازم للسلطات إلى المسؤولين.

- **الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد** :تضع بعض البنوك الحد الأقصى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد بغض النظر، أكان هذا العميل فردا أو مؤسسة خاصة أو شركة مساهمة عامة، إن الهدف من وضع هذ الحدود هو تقليل المخاطرة من تركيز الإقراض على عميل واحد و ما يصاحب ذلك من مخاطر كبيرة و قد يكون الحد الأقصى معبر عنه كنسبة محددة لرا س المال البنك أو نسبة من أ رسماله و احتياطاته أو قد يكون بالإضافة إلى نسبة من حجم أ رسمال العميل نفسه، و قد تتضمن سياسات الإقراض لدع البنوك المجالات غير المسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذ المجالات، و الحكمة الأساسية من و راء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب هذ المجالات أو قد تكون مبر ا رت هذا المنع ا رجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية.

- **تحديد تكاليف القروض** :يجب أن تتضمن سياسة الإقراض معلومات عن التكاليف التي سيتحملها العميل سواء بالنسبة لمعدلات الفائدة و الرسوم التي تدفع على التزامات القروض المستقبلية، بالإضافة إلى أنه يجب تقدير مخاطر الائتمان أو عدم السداد و تأثيرها على معدل الفائدة .كما يجب على البنك أن يحدد في سياسة الإقراض معدل الفائدة على القروض الذي سيستخدمه، فإذا كان البنك يرغب في المعدل المتغير فيجب أن يحدد ما هو المعدل الذي يقوم عليه معدل فائدة القرض، فقط يربط معدل الفائدة على المعدل الذي يدفع على نوع معين من الودائع أو نوع من الأوراق المالية الحكومية، فمن المتوقع أن تكون القروض قصيرة الأجل ذات معدلات ثابتة، أما القروض طويلة الأجل فمن المحتمل أن تكون ذات معدلات متغيرة و ذلك لتفادي مخاطر التغير في أسعار الفائدة، و إن كان تحديد نوع المعدل الثابت أو المتغير يعتمد على عوامل أخرى غير آجال الاستحقاق مثل حجم الطبي على القروض.

- **تحديد مستندات القرض** :قد تحدد سياسية الإقراض في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض و هذ المستندات و إن كانت تختلف قليلا بين بنك و آخر و في نفس البنك من الوقت خر فهي محددة.

- **متابعة القروض** :ينبغي أن يشمل سياسة الإقراض تصميم نظام كامل للرقابة الصارمة على القروض، و ذلك من خلال إتباع وسائل الرقابة بأنواعها المختلفة، و الهدف اكتشاف مشكل تحصيل القروض ضمن العملاء و قد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة أو عدم قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة أو على الإطلاق[1].

- **إطار أو هيكل القروض** :يجب أن تتضمن الإقراض أبعاد أخرى مثل المدع الذي يقبله المقرض بالنسبة للضمانات و أنواعها وشروطها و العلاقة التنظيمية بين العميل و البنك و الاعتبارات الخاصة بالتزامات القروض

[1] رضا رشيد عبد المعطي، مرجع سابق، 210 .

التي توجد خارج بنود المي ا زنية، فهذ الالتزامات تمثل ترتيبات لعمل القروض في المستقبل يحصل منها البنك على رسوم بالإضافة إلى إمكانية استخدامها لتخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

المطلب الثاني :العوامل المؤثرة عل سياسة التمويل

هناك مجموعة من العوامل المختلفة تؤثر في السياسة الإقراضية للبنوك يمكن عرضها كما يلي :

- **راس المال** :يكون هذا الأخير حا فز بالنسبة للبنك حيث تزيد ثقته اتجاه عملية لأنه يضمن استرداد أمواله المقرضة مهما ا زدادت مدتها، و يستنتج البنك ذلك من جراء د راسة للميزانيات المقدمة من طرف العميل في ملف طلب القرض إذ كلما ارتفع مقدار ا زدت ثقة البنك و قابلته على تحمل جميع مخاطر الائتمان.

- **الربحية** :في عملية الاقتراض يسعى البنك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، و لكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة إقراضية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة،

- **استقرار الودائع** :فالبنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في حجم ودائعه يضطر إلى إتباع سياسة مالية متحفظة لتغطية هذ المتغيرات،

- **تنافس البنوك** :باختلاف البنوك و كثرتها، تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء مع اغرائهم بتسهيلات و م ا زيا تختلف من بنك خر،

- **السياسة النقدية العامة** :البنك المركزي يتخذ سياسة متشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى و تختلف من حدة هذ السياسة المتخذة في حالة الركود الإقتصادي،

- **الظروف الإقتصادية العامة** :تؤثر هذ الظروف مباشرة على النشاط الإئتماني للبنوك، إذ كلما كانت حافز أكبر للبنوك للتسهيل في إجراءات منح القروض، وفي حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنوك مثلا في حالة التضخم،

- **حاجات المنطقة** :فقد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه حتى يسمح بتنمية و تطوير بعض المناطق و يكون ذلك حاف ا ز بالنسبة إليه لكي يكتسب مودعين جدد و يزيد من حجم قروضه مستقبلا،

- **قابلية موظفي البنك** :كلما ا زدت خبرتهم و قدرتهم و تطورت تقنياتهم المستخدمة في مجال تسير البنوك كلما ا زد حجم القروض و ا زد معها عدد العملاء لأنه باستخدام أفضل التقنيات و أحسنها، تستطيع البنوك استقطاب أكبر عدد من المتعاملين في وقت قصير جدا[1].

لذا ينبغي مراعاة المنطقية في سياسة الإقراض للبنك و التي قد تختلف من بنك إلى خر و تعكس حجم البنك و مكونات الأصول و الخصوم وربحيته و أ رسماله و المخصصات الخاصة بالقروض المشكوك في تحصيلها و كفاءة

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في النقود و البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992 ، ص 112.

العاملين في هذ الإدارة، و مما لا شك فيه فإن سمعة البنك و السوق الذي يخدمه و خصائصه لهما أثر في تحديد درجة المخاطر التي يتحملها البنك المترتبة على عملية الإقراض.

خلاصة:

إن أهم ما يمكن استخلاصه هو أن للبنوك التجارية دورا كبيرا في تمويل المؤسسات الاقتصادية ومنه التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تقديم قروض الاستغلال إذا كانت احتياجات المؤسسة قصيرة الأجل (توفير السيولة الآنية لدورة الاستغلال) أو قروض الاستثمار إذا كانت احتياجاتها متوسطة وطويلة الأجل.

كما أن هذين النوعين من القروض يختلف تطبيقها في البنوك الكلاسيكية والإسلامية إذا أن هذه الأخيرة رغم كونها مؤسسات تجارية فهي تمارس وظائفها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية .

إن البنوك التجارية مهما كان نوعها فهي بدراسة دقيقة للأخطار التي يمكن أن تتعرض لها أثناء قيامها بعملية الإقراض، إذا أن الأموال التي تستعملها في هذه العملية هي أموال الغير بالتالي فهي مجبرة في نفس الوقت على ضمان طلبات السحب في أي وقت وبالكميات المطلوبة.

الفصل التطبيقي

الفصل التطبيقي

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

	تمهيد
المبحث الاول	البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
المبحث الثاني	دراسة ميدانية لطلب قرض الرفيق
	خلاصة

تمهيد:

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بكافة الأعمال المصرفية التقليدية، كقبول الودائع بمختلف العملات في شكل أوعية ادخارية متنوعة، تمويل المشروعات في قطاعات نشاط مختلفة، بعد أن كان نشاطه محصورا فقط على القطاع الفلاحي، تمويل عمليات التجارة الخارجية، تأسيس و الإسهام في رؤوس أموال المشروعات، وادارة و تسويق الإصدارات الجديدة للأوراق المالية، كما يقوم أيضا ببعض الخدمات لكبار العملاء، كقيامه بتعاملات سريعة في مجال التحويلات النقدية نتيجة اشتراكه في شبكة سويفت الدولية، حفظ الممتلكات و الوثائق الهامة للعملاء في خزائن خاصة .و يقدم البنك هذ الخدمات من خلال وكالات وفروع موزعين توزيعا ملائما عبر كامل التراب الوطني .كما أن للبنك تواجد كبير في الساحة المصرفية العالمية، و ذلك من خلال علاقات ممتازة مع شبكة واسعة من البنوك المراسلة.

سنحاول في هذا الفصل الإلمام بجميع جوانب بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال نشأته و مفهومه و كذا خدماته المختلفة ، و كيف يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول :البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

شهد بنك الفلاحة و التنمية الريفية منذ نشأته إلى يومنا هذا جملة من التغيرات في هيكله ومهامه، و ذلك في ظل الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي.

المطلب الأول :لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1. نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية ،حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 ، و ذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي، و لقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل و نشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 11 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، و لكن بعد صدور قانون النقد و القرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك و ألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقيمة إسمية قدرها 1000000 دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة .

وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و140 وكالة ، و في يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و 173 وكالة، و في سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقه بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين إطار و موظف ، و بهدف اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة و الأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية قام بتنويع منتجاته و خدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة[1] .

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص 126 .

و قد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاثة مراحل يمكن تقسيمها كالتالي:

1.1. المرحلة ما بين 1982- 1990 :

كان هدف بنك الفلاحة و التنمية الريفية خلال الثماني سنوات الأولى من إنشائه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الريفية، حيث اكتسب خلال هذه الفترة سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي ،قطاع الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

وخلال هذه المرحلة لم يكن دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية فعالا و ذلك لأن أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات الطابع العمومي حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا وأحيانا كثيرة مستحيلا.

2.1. المرحلة ما بين 1991- 1999:

بموجب صدور قانون 10- 90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين ، توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة و الصغيرة دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا إعلام آلي متطورة تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية وتعميمها عبر مختلف وكالات البنك. [1]

3.1. المرحلة ما بين 2000 إلى يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعال للبنوك العمومية لخلق نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المربحة و جعل نشاطاتها و مستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق، و في هذا الصدد رفع بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة و كذا المؤسسات المصغرة و في شتى مجالات النشاط الاقتصادي إضافة إلى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة.

بصدد مسايرة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية العميقة و من أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه ، وضع بنك البدر برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصرنة البنك و تحسين الخدمات و كذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة و في الميدان المالي ، ومن أهم النتائج التي حققها ما يلي:

- القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و الضعف وإنجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية.

[1] محمود حميدات، مرجع سابق، ص127.

- التطهير الحسابي و المالي، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية و التقنية المتعلقة بملفات القروض، مع تحقيق مشروع البنك الجالس مع الخدمات المشخصة ببعض الوكالات الرائدة و كذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

- تعميم مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

- إدخال نظام(SYRAT) وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية

- تعميم استخدام الشبابيك الالية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.

- إدخال كل من المقاصة الإلكترونية و ذلك من أجل تحقيق الأمان و الثقة و الشفافية في التعاملات من جهة، ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى[1].

من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال و نشاطات متنوعة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحظى باحترام و ثقة المتعاملين الاقتصاديين و الأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي .

2. وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

- وضع الامكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم تنمية القطاع الفلاحي، الري، الصيد و النشاطات الحرفية.

- القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة والمساهمة في تنمية العالم الريفي كالأطباء الصيادلة، اطباء الأسنان والحرفيون و الصناعة التقليدية و تجار الخواص.

- التطور الاقتصادي للوسيط الفني.

- معالجة جميع العمليات البنكية (قروض، صرف، خزينة).

- التعامل مع مؤسسات القرض العمومية الأخرى.

- إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.

- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.

[1] محمود حميدات، مرجع سابق، ص127.

- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجة.

- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.

- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- و من أجل إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر و إعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض و هو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد .

3. أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

- الحفاظ على حصته في السوق و التأقلم مع التغيرات.

- جلب الزبائن لتحقيق اكبر ربح ممكن.

- تطوير جودة الخدمة و العلاقات مع الزبائن.

- العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني.

- توسيع إدخال الاعلام الالي و كل الوسائل التكنولوجية.

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

- تحسين العلاقات مع العملاء.

- تحسين نوعية الخدمات.

- الحصول على أكبر حصة من السوق.

- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.

و بغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات و هياكل داخلية و وسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة و ترميم ممتلكاته و تطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية و ترقية الاتصال داخل و خارج البنك، كما سعى البنك للتقرب أكثر من العملاء و ذلك بتوفر مصالح تتكفل بمطالبهم، و التعرف على حاجاتهم و رغباتهم.

الشكل رقم : 01 الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

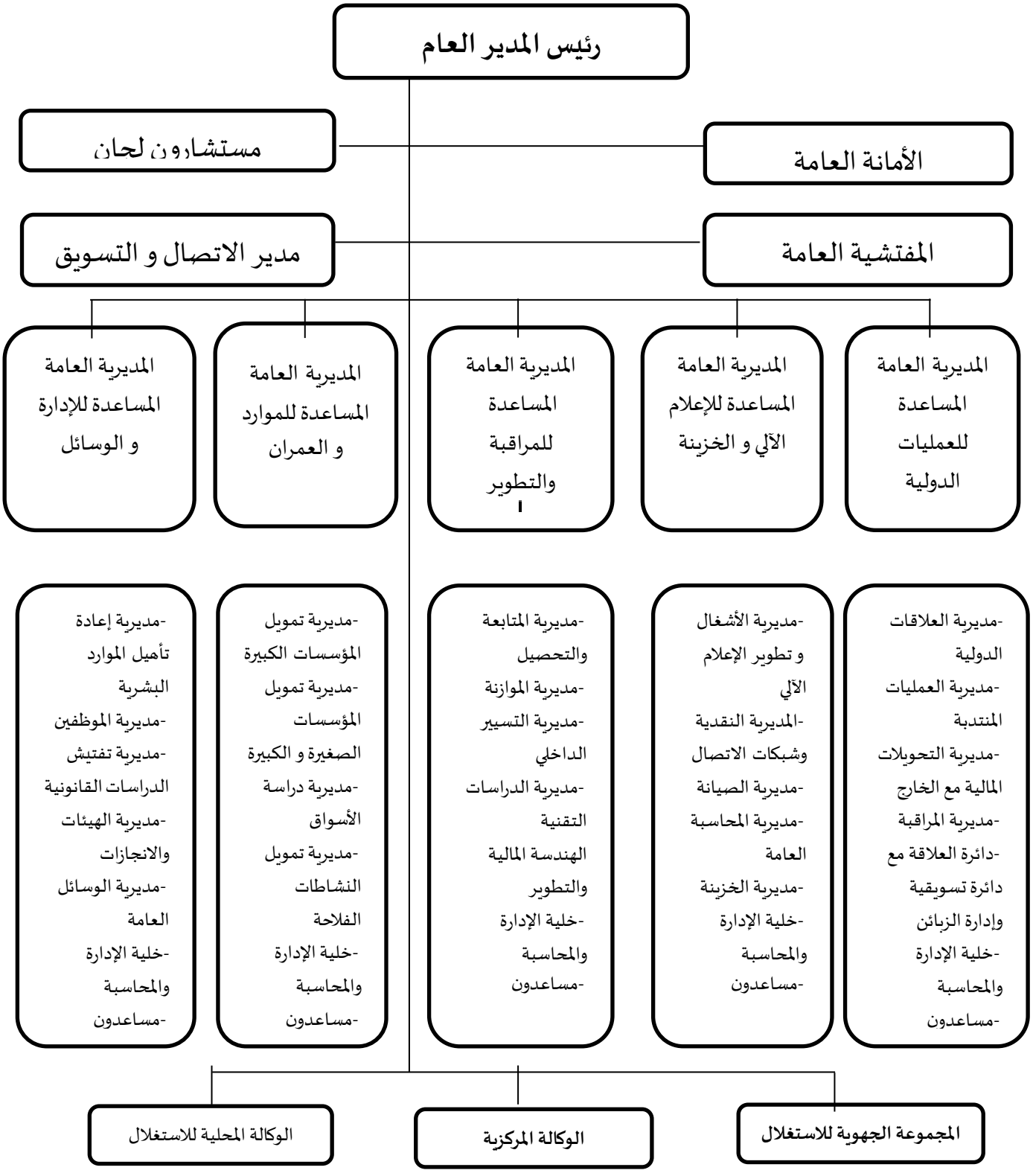

المصدر: وكالة بدر مستغانم

المطلب الثاني: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر وكالة بمستغانم

1. التعريف بوكالة بدر لمستغانم

تأسست هذه الوكالة بهدف تمويل القطاع الفلاحي و الأنشطة المختلفة في الريف بغرض تطوير الريف و الانتاج الغذائي الزراعي الحيواني و كذلك الصناعات و الحرف التقليدية في الأرياف، اذ تضم الجهوية لولاية مستغانم 5 وكآلات مستغانم 866، ماسرى 878، سيدي لخضر 867، بوقيرات 874، عين تادلس 872، و هناك وكالة عشعاشة هي قيد الانجاز.

تقع الجهوية وسط المدينة على الطريق المؤدي إلي ولاية غليزان للجهة الشمالية للبلدية، على بعد حوالي 600متر من المديرية الجهوية التابعة لها.

تقدم الوكالة خدماتها لسكان البلديات التابعة لدائرة مستغانم، و يعمل بهذه الوكالة حوالي 22 موظف أغلبيتهم لهم تجربة لا تقل عن 20 عاما من الخدمة بعضهم حاصل على شهادة الكفاءة المهنية و أغلبيتهم تربصات تكوينية من عدة مدن كالجزائر العاصمة.

تقوم هذه الوكالة بالتعامل المباشر مع العملاء و تقدم كافة العمليات البنكية مثل السحب و الدفع و تقديم القروض و بضع الودائع... الخ و لها نفس مهام بنك البدر.

2. أهم مصالح وكالة مستغانم:

1.2. مدير الوكالة : وهو المسئول الأول على تسيير النتائج التجارية لوكالته ومن أهم أعماله:

- تنشيط، تنسيق، متابعة، ومراقبة الوكالة.
- السهر على تطبيق القوانين السارية.
- السهر على توعية العمال وسرعة معالجة العمليات.
- السهر على حسن التسيير لمالية الوكالة.
- الإجابة على تقارير المراقبة الداخلية والخارجية.
- السهر على احترام التوجهات وتحقيق الأهداف المرسومة.
- رئاسة مجلس القروض وتعيين أعضائها[1].
- السهر على التسيير الحسن بين مختلف هياكل الدولة.

[1] معلومات من المؤسسة.

- المتابعة الصارمة لعدم التسديد والنزاعات والملفات الهامة.

2.2. السكرتارية: و تعمل على تسهيل أعمال المدير، وذلك لما تقوم به من:

- استقبال العملاء والزبائن واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية.
- تسيير المواعيد المهنية للمدير (مقابلات، زيارات، اجتماعات ...)
- التكفل بالبريد (إرسال، تلقى) تنظيميه وتسجيله.
- توفير المكالمات الهاتفية للمدير مع متعامليه.

3.2. **مكاتب الاستقبال :** يترأسه المشرف و مجموعة من لمكلفين بالزبائن، اهم مهام هذه المكاتب:

- استقبال الزبائن و ارشادهم
- تلقي ملفات القروض أو الايداع

4.2. **المكاتب الخلفية:** و تعد المكاتب الأساسية للوكالة تتكون من المشرف وخمسة مصالح متمثلة في:

- مصلحة القروض خاصة بكل ما يتعلق بالإقراض من دراسة و متابعة لملفات القروض
- مصلحة المنازعات تهتم بإعطاء قرارات فيما يخص القروض العاجزة
- مصلحة التجارة الخارجية مهمتها المعاملات الخارجية
- مصلحة الدفع
- مصلحة المحاسبة.[1]

[1] معلومات من المؤسسة.

3. الشكل : 2 الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية مستغانم

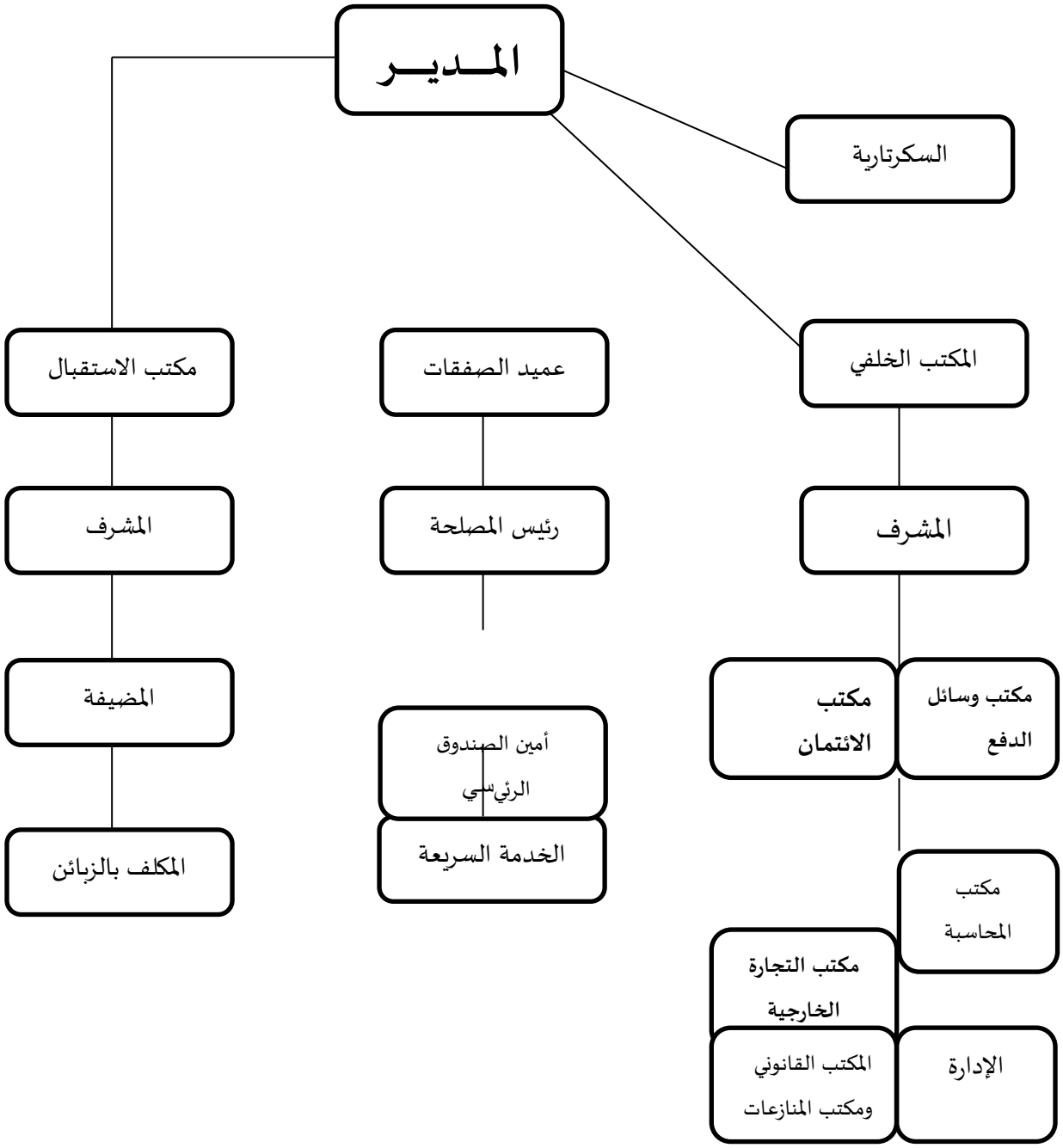

المصدر : وكالة بدر لمستغانم.

المبحث الأول : د راسة ميدانية لطلب قرض الرفيق

أثناء الد راسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة مستغانم أخذنا ملف مستثمر طلب قرض الرفيق، وحاولنا د راسة و إظهار الخطوات المختلفة التي اتبعها البنك بداية باستقباله لطلب القرض إلى غاية تحصيله .

المطلب الأول :معلومات حول قرض الرفيق

1. تعريف قرض الرفيق:

يعد قرض الرفيق من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي، و قد جاءت تطبيقا لقانون التوجيه الفلاحي الصادر بتاريخ 08/2008/ 02 و ذلك بعد إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية من جهة أخرع بتاريخ. 05/08/2008 و يعتبر قرض الرفيق قرض موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال السنة.

الأنشطة التي يشملها القرض الرفيق:

بمقتضى المادة الثانية من الاتفاقية المبرمة بين وزارة الفلاحة و بنك الفلاحة و التنمية و المستلهمة من قانون التوجيه الفلاحي فإن القرض الرفيق يوجه أساسا إلى مايلي:

-الزراعة بشتى أنواعها (حبوب، خضر، فواكه)،

-تربية الدواجن،

-تمويل العلف بالنسبة لمربي المواشي،

-نشاطات التعاونيات الفلاحية، التجمعات، الجمعيات، أو وحدات مصالح فلاحية،

وتتحمل الخزينة العمومية أعباء فوائد هذا القرض كاملة في حالة ما إذا إلتزم المستفيد منه بتسديد في آجاله التي و كما نصت عليه الاتفاقية لا يجب أن يتجاوز سنة واحدة إلا في حالة القوة القاهرة فيمكن إفادة المستفيد من تمديد آجال تسديد القرض 26 أشهر أخرى[1]..

مثال حول منح القرض الرفيق:

بتاريخ محدد، تقدم مستثمر(م)عمر ن سنة إلى الوكالة الفلاحة و التنمية الريفية بملف طلب قرض بنكي في إطار قرض موسمي الرفيق، و ذلك من أجل تمويل مشروع زراعة الحبوب لشراء الأسمدة و البذور، يندرج القرض ضمن القروض قصيرة الأجل ومدته سنة، و من أجل تجسيد هذا المشروع، تقدم السيد (م) بملف طلب قرض يحتوي على الوثائق المطلوبة التالية:

- مصارف د راسة الملف،

[1] معلومات من المؤسسة.

- طلب خطي للقرض(المبلغ المطلوب و اقتراح الضمانات و قيمتها)،
- شهادة الميلاد أصلية + نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها + بطاقة الإقامة،
- دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأ راضي الفلاحية.
- دراسة تقنية للمشروع مستخرجة من مكتب د راسات
- نسخة من بطاقة أو شهادة فلاح .
- بطاقة تعريفية للمستثمرة،
- عقد الملكية أو الإيجاز للمستثمرة الفلاحية أو الشروع في العمل .
- الفواتير النموذجية .
- شهادة إثبات المشروع،
- الفواتير الشكلية،
- تقرير الخبرة للضمانات المقدمة .
- شهادة عدم المديونية مستخرجة من SONELGAZ ،
- شهادة عدم المديونية مستخرجة من CCLS ،
- ملئ و إمضاء طلب القرض (نموذج البنك)،
- الدراسة التقنية و الاقتصادية .[1]

الضمانات:

في إطار تسيير مخاطر عدم التسديد و احتواء احتمالات ظهور نسب الخطر، و بعد التقرير الأولي المرسل من لجنة القرض التابعة للوكالة إلى خلية القرض التابعة للمجمع الجهوي للاستغلال، و من أجل قبول طلب القرض، تم فرض ضمانات على الزبون صاحب المشروع، و تأتي جملة الضمانات المطلوبة كقاعدة متينة لاتخاذ القرار و أسلوب تسيير منطقي للنشاط البنكي.

و هنا مجمل عناصر الضمانات التي احتوى عليها ملف الزبون (م) صاحب المشروع:

- المساهمة الشخصية،

[1] معلومات من المؤسسة.

- الرهن العقاري مسحوب بالخبرة وتكون متساوية مع مبلغ القرض أو تفوق مبلغ القرض،
- الاشتراك في صندوق التأمين على الأخطار،
- بطاقة الفلاح،
- اتفاقية القرض ،
- سندات لأمر
- التعهد ببيع المنتوج،
- عقد كفالة شخصية تضامنية،

2. دراسة القرض (قرار القبول و الرفض:)

إشعار باستلام الملف

بعد تقديم ملف القرض من طرف الزبون، يقوم مجلس القرض (اللجنة الداخلية) بد راسته على مستوع الوكالة، و إبداء رايه الأولي فيه، و بعدها يحول الملف في نسخة أخرى على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال (الخلية القضائية المتخصصة في دراسة ملفات طلبات القروض) ، و هذا من أجل إقامة دراسة ثانية معمقة، ترتكز على العناصر الموضوعية .و في هذا الصدد، و بعد القيام بالدراسة الثانية للملف، نكون أمام حالتين : [1]

- حالة القبول

بعد إعداد محضر الموافقة : عن طلب القرض من طرف الجنة يتم تحرير ترخيص لقبول القرض، الذي هو وثيقة رسمية للبنك، و لإعدادها يجب احترام التدابير القانونية المعمول بها، حيث في كل الأحوال يجب أن لا يكون محررا باليد أو يحمل أي بيان خطي، و إذا ظهر هناك شك أو غموض وجب الحجز فو ا ر ببيان كتابي، و النسخة الأصلية ستحول على مستوى الوكالة .

- حالة عدم القبول:

في حالة عدم قبول الملف (الرفض) يتم إرسال رسالة تنبيه ، و إذا تم اعتبار أن اللجنة القضائية التابعة لمجمع الاستغلال بعد قرارها بالرفض لم تأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل أو لم تقدر بعض العناصر، أو جوانب الملف بقيمتها الحقيقية، ففي بنك الفلاحة و التنمية الريفية، يحق للزبون (صاحب المشروع) التقدم بوثيقة طعن للوكالة المعنية، حيث بعد تقديم هذا الطعن تقوم الوكالة ثانية برفعه إلى المجمع الجهوي للاستغلال، و الذي بدور ينظر في هذ المسألة ثانية، و يعيد وضع تقييم للملف المقدم بهدف الدراسة، و إعادة صياغة قرار نهائي في المشروع (قبول أو رفض)

[1] معلومات من المؤسسة.

المطلب الثاني :الدراسة التقنية و المالية لمشروع المؤسسة طالبة القرض

إن الدراسة المالية لمشروع المؤسسة تدخل ضمن مسا رات اتخاذ قرار القبول أو عدم القبول، و في هذا الصدد تعتبر الوثائق المحاسبية التي تقدم بها الزبون (م) للوكالة كإثباتات مالية و محاسبية، تمكن من إتمام الدراسة على أكمل وجه قبل إرسالها للجنة الخاصة بالقروض في مجمع الاستغلال لاتخاذ القرار النهائي.

1. الدراسة التقنية للمؤسسة الطالبة للقرض الرفيق:

بالنسبة لصاحب مشروع ، السيد(م) ، جاء ملفه المالي مكونا من:

- تعريف بالميزانية و عدد العمال،

- نفقات المشروع،

- الانتاجية، الميزانية و النتيجة،

- مخطط المشروع و التنمية،

و قام بتبليغ عن المساحة الز ا رعية المقدرة ب 10,12 هكتار للبستنة و البقوليات. [1]

الجدول رقم 01 :توزيع المنتجات الزراعية.

المنتجات	الوحدة	الكمية
البذور و النبات		
البطاطس	واحد كيلو غرام	270
الأسمدة		
شيلات الحديد	واحد كيلو غرام	30
المبيدات الحشرية		
	ليتر	25

المصدر: معطيات من المؤسسة.

[1] معلومات من المؤسسة.

البذور و النبات مثل :البطاطس

270

لدينا: 9500 ⟵ 1

256500 =270x9500دج

علما أن TVA تقدر ب 19 %

487350 =0.19 x256500

- فالمجموع البذور و النبات يساوي: 487350+ 256500 = 3052350 دج

-مجموع الأسمدة 78540 دج (.نفس الطريقة.)

-مجموع المبيدات 111750 دج.

- **فمجموع تكاليف اللوازم** = مجموع الأسمدة + مجموع المبيدات + مجموع البذور و النبات

مجموع تكاليف اللوازم= 4248140 دج.

2.تقييم المشروع و قرار الوكالة:

من خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمشروع، و المؤشرات المالية التي تم حسابها، يمكن اعتبار أن السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع (تقديريا) مقبولة. بالنسبة للقيمة المضافة، فقد اتضح من خلال ت ا زيدها الطردي أن حالة المشروع يمكن أن يتحسن من سنة إلى أخرع خلال السنوات التقديرية المدروسة، و هذا يعني مزيدا من القدرة المالية على الوفاء بالديون و كذلك الاستقلالية المالية.

النسبة للتدفق النقدي، فقد اتضح أنه مؤشر إيجابي يعني التقدم المستمر في عمليات التشغيل(نشاط المشروع)و بالتالي ثبات الوضعية المحاسبية و المالية للمشروع، و ارتفاع الأرقام بشكل متسلسل خلال السنوات الخمس المدروسة، يؤكد قدرة المشروع على التمويل الذاتي، و بذلك ترتفع إمكانية تجاوز للحالات الطارئة و الأخطار الممكن تواجدها (تقلبات اقتصادية ... الخ). [1]

بالنسبة للنسب المالية، فنسبة التمويل الدائم تشير إلى أن المشروع في أمان و تجنبه مختلف المخاطر. انطلاقا من كل هذ المؤشرات المالية، و إضافة إلى الضمانات التي سبق لنا الإطلاع عليها و تحليل بياناتها و التي التزم بها الزبون (م) طالب القرض، يمكننا الخروج بتقييم نهائي لملف القرض للزبون (م) و أن نقول :إن البنك، ممثلا في الوكالة الفلاحة و التنمية الريفية و بعد إطلاعه على بيانات الملف المدروس و تحليل الجداول المالية و الميزانيات التقديرية، و بالتنسيق مع اللجنة الخاصة بالقروض في مجمع الاستغلال الجهوي جاء قرار بقبول ملف طلب القرض للزبون

[1] معلومات من المؤسسة.

(م) بتمويله مشروع زراعة الحبوب، موفقا و سليما، و استوفى الملف كل الشروط اللازمة بما في ذلك التجانس المعتمد من طرف الصندوق . و عملا منه على تجاوز خطر عدم التسديد بالدرجة تم فرض ضمانات بنكية على الزبون، و الذي بدوره قام بالالتزام بها مما يعني استيفاء كل الشروط من الجانبين ما يجعل المعادلة البنكية متوازنة الأطراف .و بالتالي فقد جاء قرار البنك بمنح القرض للزبون (م) في إطار البرنامج الثلاثي مع الوكالة الوطنية للفلاحة و التنمية الريفية قرارا سليما و مضمونا.

3. متابعة وتحصيل القرض الرفيق

التسديد العادي للقرض (حالة تسديد الزبون للقرض بالصفة المتفق عليها)

-الدراسة الميدانية للقرض ، أي معرفة إذا كان القرض الممنوح مطابق للنشاط المذكور في الوثائق المقدمة لطلب القرض،

- إعداد محضر إثبات اقتناء المعدات الأولية لممارسة المشروع ومطابقتها مع الواقع (أي المقارنة بين الموجودات في ملفات طلب القرض المقدمة للبنك من طرف الزبون و بين الموجودات لدى الزبون التي يتم استعمالها في المشروع،

-تقديم الضمانات المطلوبة أو المتفق عليها في اتفاقية القرض،

-القيام بزيا ا رت ميدانية دورية للتأكد من استمرارية المشروع ،

-يتم تسديد أقساط القرض كل ستة أشهر (دورية سداسية) حتى نهاية مدة القرض ، وقبل موعد استحقاق القسط ب 12 يوم يقوم البنك بإرسال للزبون رسالة تذكير ليسدد القسط في تاريخ الاستحقاق[1].

عدم استجابة الزبون (المقترض) لتسديد القرض:

بعد استلام الزبون لرسالة التذكير ووصول موعد الاستحقاق ولم يسدد القسط يقوم البنك بالخطوات التالية :

-بعد يوم واحد من تاريخ استحقاق دفع القسط يرسل البنك اعذ ا ر إلى الزبون في مدة لا تتعدع 12 يوم مصاحبا التأخير غ ا رمة مالية عن كل يوم وتقدر بحوالي % 7 ،

- في حالة استجابة الزبون للاعتذار الأول يمكن للزبون أن يستفيد من تأجيل تاريخ استحقاق القسط الأول مع تعهد بدفع الاستحقاقات المتفق عليها ،

- في حالة عدم استجابة الزبون للأعذار الأول يقوم البنك بإرسال إعذار ، آخر للزبون قبل متابعته قضائيا عن طرق محضر قضائي ،

- في حالة استجابة الزبون للاعتذار الثاني، تزداد الغرامة المالية ،

[1] معلومات من المؤسسة.

- في حالة عدم استجابة الزبون للإعذار الأخير يقوم البنك بمحضر المعاينة ليرع السبب في عدم التسديد إذا كان السبب خارج عن نطاق قدرة الزبون فالبنك يقوم بعدة إجراءات مثلا منح فرص آخرى ....الخ

إذا كان سبب هو تهرب الزبون من تسديد أقساط القرض فإن البنك يقوم بالإجراءات التالية:

- تكوين الملف (نسخة من الرهن الأصلي مصادق عليها و نسخة من كلا الإعذارين و نسخة من إتفاقية القرض وطابع جبائي بقيمة 02 دج ليلصق على الصغة التنفيذية المستخرجة من كتابة ضبط المحكمة، و تقديمه إلى العدالة من أجل التحصيل،

- و في حالة عدم قبوله أي من الإعذارين السابقين يتم إرسال إعذار قبل المتابعة القضائية،

- في حالة متابعة البنك للزبون قضائيا و اتضح أن هذا الأخير قد أفلس و عدم قدرته على تسديد الدين يتم الحجز على ممتلكاته (المشتراة بثمن القرض و هي معدات النشاط) و كذلك الضمانات المقدمة من طرف الزبون عن طرق استصدار أمر لدى رئيس المحكمة و مصاريف الدعوة القضائية يتحملها الزبون وليس البنك ،

- في حالة المتابعة القضائية يمكن للزبون أن يطلب من البنك بالنظر في إعادة جدولة الدين،

- في حالة عدم طلب الزبون من إعادة جدولة الدين يقوم البنك ببيع ممتلكات و الضمانات المحجوز عليها لاستعادة القرض كاملا، و إذا كان ثمن ممتلكات المباعة مضافا إليها الضمانات لم يصل إلى قيمة القرض، فإن الفارق يتحمله الزبون (المقترض) و يدفعه بأي وسيلة. [1]

[1] معلومات من المؤسسة.

خلاصة:

يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و يرجع هذا لنوعية الخدمات التي يقدمها و المشاريع التي يقوم بتمويلها، و التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية الاقتصادية، غير انه يتعرض كغير من البنوك إلى المخاطر عندما يمنح القروض لذا وجب عليه إيجاد سياسة إقراضية خاصة به و إتباع معايير و مبادئ واجراءات تكون فعالة وناجحة، و قد نجد عدد قليل من الطلبات تتوفر فيها كل شروط التمويل بالقرض من طرف البنك، فهناك طلبات رفضت لعدم توفرها على الشروط اللازمة، و من هنا يظهر جليا فعالية الدراسة التي يقوم بها البنك قبل منح القرض.

الخاتمة

خـاتـمـة

تدور إشكالية الموضوع المعالج حول الأهمية الكبيرة للبنوك التجارية سواء في تمويل النشاط الاقتصادي ودور في تطوير عجلة الاقتصاد الوطني ككل، فظهورها كان حلا للمشاكل المتمثلة في نقص التمويل الذي يكون أحد ركائز التنمية الاقتصادية لأنه يوفر الملجأ الأخير للمستثمرين .وقد تطرقنا إلى أهم خصائص البنوك التجارية و ابراز أهم أهدافها ووظائفها الرئيسية التي رفعت من مكانتها أكثر على المستوى الوطني.

كما قمنا بتقديم التمويل الاقتصادي من حيث المفهوم والتطرق إلى وظائفه ومصاد ر و إستراتيجية تمويلية للأنشطة الاقتصادية لدع البنوك التجارية من حيث السياسة التمويلية.

و يقوم البنك بعملية التمويل عن طريق جمع أكبر قدر من الودائع من أجل دعم مركز المالي، و يعمل جاهدا على توظيف هذ الأموال في منح القروض للعملاء، من أجل الحصول على ربح لضمان ودائع الجمهور و الحصول على أرباح لبقائه .و الحاجة إلى التمويل تكون أغلبها، من طرف أصحاب الأفكار الذين يريدون ترجمتها إلى مشاريع استثمارية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي لهم و للاقتصاد، و بذلك فتح مناصب الشغل، إضافة إلى كسب المهارات باعتبارها مجالا خصبا لإبرازها و الحصول على ربح.

لذا فالبنك قبل اتخاذ للقرارات لتمويل المشاريع، يلجأ إلى دراسات و تحليل للمعلومات المتعلقة بالمستثمر، وفق شروط و معايير ليضمن بذلك المشروع و استمراره ، الذي يسمح له باسترداد القروض الممنوحة من طرفه.

النتائج العامة للدراسة:

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية الذي قمنا به في بنك الفلاحة و التنمية الريفية، للمجمع الجهوي بمستغانم تمكنا من التوصل إلى جملة من النتائج لخصناها في النقاط التالية:

- تعمل البنوك التجارية على توسيع النشاط الاقتصادي من خلال تمويلها للمشاريع الاستثمارية،

-يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض بكل انواعها من بينها قرض الرفيق الذي يمنح لتمويل نشاطات قصيرة،

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية و ذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض،

-يعمل البنك عند منحه للقرض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ اجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.

ومن خلال هذا نستنتج بأن هناك نوعين من التمويل وكل نوع متعلق بالمشروع الم ا رد تحقيقه، وأن القرض لا يعطى بطريقة عشوائية وانما بتوفر عدة شروط والتي سبق وأن قمنا بشرحها كما لاحظنا أنه يمكن للبنك التجاري التدخل في إدارة المشروع في حالة كونه شريكا للمؤسسة لكن في معظم الحالات يعتبر مقرضا فقط.

خـاتـمـة

وهكذا أحيط هذا الموضوع بجوانب عدة تسمح بأخذ نظرة عامة حول البنوك التجارية وأهميتها في وقتنا المعاصر بحيث يمكن القول بأنه لا يوجد لاقتصاد من دون مصارف.

التوصيات:

- ضرورة إقامة برامج توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على النشاطات الفلاحية و ثم ضرورة توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية من قبل البنوك وذلك من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم إهمال هذه الملفات،
- تحديث البنوك التجارية وذلك عن طريق التنويع المصرفي وتبني إدارة الجودة الشاملة،
- ضرورة احترام العملاء لمواعيد تسديد ديون قروض لتفادي العقوبات و الإجراءات القانونية،
- ضرورة قيام البنوك بتسهيلات في عمليات منح القروض، وذلك لتفادي العراقيل في إيداع الملفات،
- العمل على تأهيل الإطار البشري او الكفاءة البشرية وترقية أدائه بما يحقق أهداف البنوك.

المراجع

قـائمـة المـراجـع

أولا: الكتب

1. أحمد علي دغيم، **اقتصاديات البنوك**، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000.

2. تيسير الداوي، **التنمية الاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب 1992 ،

3. جبار محفوظ، **الأو راق المالية**، دار هومة، طبعة01 ، الجزائر 2002 .

4. رضا رشيد عبد المعطي، **إدارة الإئتمان**، . دار وائل للنشر، الأردن، 1999.

5. سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، طبعة الأولى، عمان 2012.

6. سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996 ، 1989 .

7. سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي**، دار الإشعاع، الإسكندرية 2001.

8. عاطف وليم اند راوس، **التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

9. عبد الرحيم عاطف جابر طه، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية**، الدار الجامعة، الإسكندرية ، 2008.

10. عقيل جاسم عبد الله، **النقود والبنوك**، دار ومكتبة الحامد للنشر، ، عمان1999 .

11. عبد المطلب عبد المجيد، **النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ** ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية2003 .

12. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1994 .

13. محمد عبد العزيز عجمية، صبحي تادريس قريصة، **مذكرات في التنمية والتخطيط**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية1986

14. محمود عيسوي، مصطفى عيسى خضر، **دراسات في المحاسبة المتخصصة في شركات التأمين وبنوك التجارة**، دار المعارف، مصر1983 .

15. مفلح محمد عفل، **الإدارة المالية و تحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و توزيع، عمان الأردن، 2009.

16. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق و المنشآت المالية، منشأة المعارف، مصر، 2002 .

ثانيا: البحوث والدراسات:

17. بوعتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات و تطبيقات**، رئيس دائرة المحاسبة والجباية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير، جامعة منتوري قسنطينة،2011.

18. تناح عيسى توهامي، **البنوك التجارية و أساليبها في تمويل استثمار أموال العملاء**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية (DEUA) ، تخصص التقنيات البنكية و النقدية، جامعة التكوين المتواصل مركز ادرار السنة الجامعية 2010 / 2011 .

سيد محمود سيد محمد، **التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة ،جامعة دمشق 1988 ، ص 58 .

الملخص

ملخص:

تلعب البنوك التجارية دورا أكثر عمقاً وأهمية ضمن اقتصاديات الدول، فوجود نظام مصرفي يُمكن الاعتماد علية لا يزال مَطلباً مُلحاً وحيوياً بسبب أهمية الدور الذي يلعبه في مجالات الوساطة المالية ،كون أن التمويل يمثل حجر الزاوية لأية عملية تنموية.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية دائماً على رأس أولويات أي بلد وللجزائر بشكل خاص. و الجزائر تدرك أن أهمية تمويل التنمية الاقتصادية تكمن في خدمة مشاريع التنمية والخدمات والبنى التحتية؛ و تُحقق بذلك تنمية مستدامة. وتبرز أهمية البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في فتح الاعتمادات وتسهيل القروض لتمويل المشاريع الاقتصادية مبرزتاً بذلك دورها التنموي و الاستثماري و عملها في تحفيز التنمية الاقتصادية والمستدامة من خلال العديد من الأدوات والمنتجات المصرفية.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية ، التنمية الاقتصادية ، التمويل.

Abstract :

Commercial banks play a deeper role and importance in the economies of the countries , the existence of a banking system can be relied upon is still an urgent requirement and vital because of the important role it plays in the areas of financial intermediation, the fact that the funding is the cornerstone of any development process.

The revitalization of economical development is always a top priority for any country and Algeria in particular. and Algeria realize that the importance of Financing economic development lies in the development and services projects and infrastructure service; and achieve sustainable development so. High lights the importance of commercial banks in Financing economic development in opening credit to finance Economic projects، highlighted this developmental role and investment and its role in stimulating economic and sustainable development through a variety of tools and banking products.

key words:

Commercial banks, economic development, finance.